جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة : الماستر

تخصص :ادارة اعمال التجارة الدولية

العنوان

دور مناخ الاستثمار في جلب الاستثمارات الأجنبية لبلدان المغرب العربي – الجزائر، تونس، المغرب -

إعداد الطالبة:

بن معيوف إيمان

تاريخ المناقشة : 29-05-2016

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د.شريف مراد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د.بن عبد الرحمان الياس	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.زواوي حميدة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2015-2016

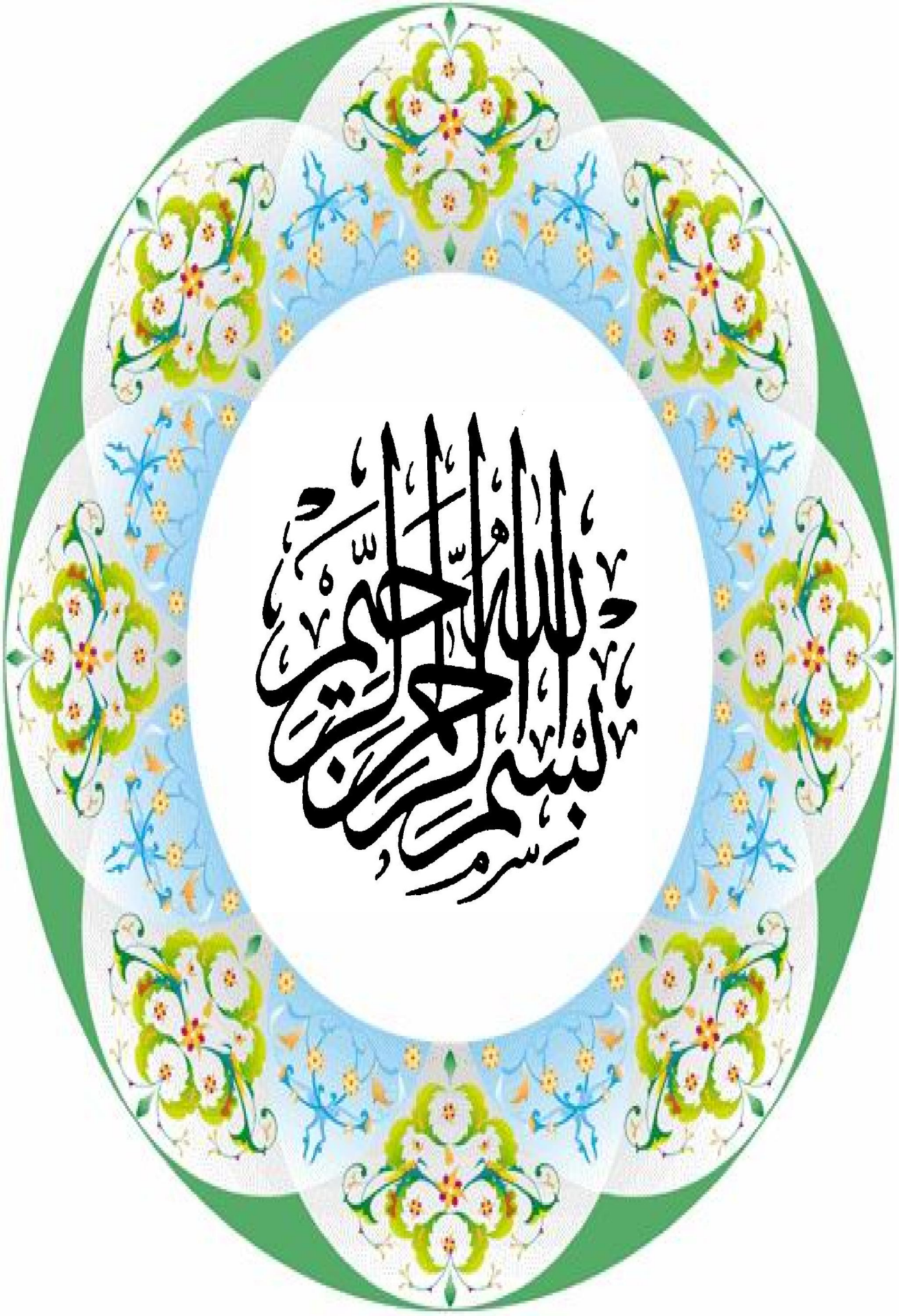
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

الحمد والشكر لله وحده الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وفقنا لإتمام هذا العمل .

كما اشكر كل من ساعدني وأرشدني في انجاز هذا العمل واخص بالذكر

الاستاذ الفاضل بن عبد الرحمان الياس

وكذا جميع طاقم معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أساتذة وطلبة

كما اشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل

كما نشكر كل من : الاستاذ.بن عبد الرحمان الياس

الذي لم يبخل علي بمد يد العون لانجاز هذا العمل

ونهدي هذا العمل كمرجع إلى كل من سعى وسافر وكد

وجد وسهر الليالي

من أجل طلب العلم والسمو به .

إيمان

من صميم الفؤاد وأعماق القلب أهدي ثمرة مشواري الدراسي

إلى من قال فيهما المولى عز وجل:" وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

صدق الله العظيم

إليك أنت يا لؤلؤة ذكرها الله تعالى في كتابه ورسوله (ص) في حديثه وتغنى بها الشعراء في شتى العصور،

إليك أنتي يا قرة عيني وضياء دربي إلى أعز ما أملك في هذه الحياة غاليتي... أمي"نورة"والى أمي الثانية مركز الحنان والعطاء "ياقوت"

إلى قلبي الخافق... إلى حياتي والدي الغالي الذي يساعدني ويرشدني إلى ما فيه الخير.." ناصر"

أطال الله في عمرهم.

إلى شقيقاي العزيزين: خليفة وطارق أتمنى أن يسعفهما الحظ في حياتهما

إلى وريدات حياتي شقيقاتي: فاطمة وزينب والكتكوتة الصغيرة إسراء

إلى جداي العزيزين العربي و قرقيش وجدتي عائشة حفظهم الله وأطال في عمرهم

إلى أخوالي وزوجاتهم وأبنائهم وعمتي وأبناءها

إلى كل عائلة بن معيوف وبن سعدي

إلى صديقاتي وأصدقائي في مشواري حياتي : ،

والى كل فوجي مع تمنياتي لهم بالنجاح

كما يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذة مشواري الدراسي خاصة أساتذة قسم علوم التسيير تخصص ادارة اعمال التجارة الدولية"

كما بدأت بخير ما أملك أختم بأعز و أحب الناس إلى قلبي التقيتهم : ، زوليخة ريحانة نور الهدي,عمار

حفظهم الله وصانهم لي

إلى كل من نسيته في مذكرتي فليعلم أنني فضلته في قلبي

كما أعتذر لكل من كان يستحق الشكر بذكر اسمه ولم أذكره

الأستاذ الفاضل *بن عبد الرحمان الياس *الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة

إلى كل طلبة معهد العلوم الاقتصادية دفعة 2015

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

إيمان

إيمان

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنــوان	الصفحة
إهداء	
شكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال والجداول	
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول :الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	06
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الاجنبي	07
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	08
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المبحث الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي	15
المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المبحث الثالث: آثار إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المغرب العربي	16
المطلب الاول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو الاقتصادي:	16
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات:	17
المطلب الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في أسعار الصرف ومعدلات التضخم:	18

المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستقرار السياسي والاجتماعي	18
خلاصة الفصل الأول	20
الفصل الثاني:عموميات حول مناخ الأعمال	
تمهيد	22
المبحث الأول: عموميات حول مناخ الاستثمار	23
المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار	23
المطلب الثاني: عناصر مناخ الاستثمار	23
المطلب الثالث: أهمية المناخ الاستثماري	24
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في ظل التنافسية	25
المطلب الأول: مؤشرات التنافسية العالمية **Global competitiveness**	25
المطلب الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية **Economic Freedom Index**	26
المطلب الثالث: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد **FDI**	27
المبحث الثالث: شروط وسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية	28
المطلب الأول: ماهية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الثاني: شروط جذب الاستثمارات الأجنبية:	33
المطلب الثالث: الاطار العام لمناخ الاستثمار الجيد	35
خلاصة الفصل الثاني	39
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)	
تمهيد	41
المبحث الاول: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في بلدان المغرب العربي	42
المطلب الأول: المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار في بلدان المغرب العربي	42
المطلب الثاني: وضع البلدان العربية في مؤشري الأداء والإمكانات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	53

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي في بلدان المغرب العربي	57
المطلب الاول:معوقات الاستثمار في الجزائر	57
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار في المغرب	61
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار في تونس.	64
خلاصة الفصل الثالث	66
الخاتمة العامة	**68**
المراجع	**73**
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـــــــوان الجــدول	الصفحة
-01-	معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المغرب العربي	43
-02-	**مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية كنسبة**	46
-03-	**جدول (مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للمدة: 2000-2005 (بالنسبة المئوية)**	48
-04-	**جدول معدل السياسة النقدية لكل من الجزائر تونس والمغرب**	50
-05-	**تطور المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في البلدان العربية للمدة: (2000-2005).**	52
-06-	ترتيب البلدان العربية بحسب مؤشرات الأداء	54
-07-	**تطور ترتيب بلدان المغرب العربي في مؤشر الأداء للمدة: (1995-2003)**	55
-08-	**جدول (08): تطور ترتيب بلدان المغرب العربي بناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة: (1993-2004)**	56

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنـــــــــــــوان الشكل	الصفحة
-01-	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة	12

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعتبر عاملا مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو والتنمية، لذا تتنافس معظم البلدان على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه، وتحقيق التوافق مع الامكانات والأهداف الوطنية للبلدان المضيفة له.

ولتحقيق هذه الغاية، شرعت هذه الدول في سن التشريعات لتنفيذ السياسات وتنظيم الحوافز الجاذبة بهدف تحسين المناخ العام للاستثمار.

وقد أجدت هذه العوامل إلى تركز تدفقات الاستثمارات الأجنبية –بداية من تسعينات القرن الماضي– في الدول التي دفقت نتائج إجابية في تطبيقها لمتطلبات الدخول في مناخ الاستثمار الرأسمالي.

ويعتبر جذب الاستثمار الأجنبي من القضايا ذات الأهمية لدول المغرب العربي نظرا للمنافع التي يولدها مقارنة بالأنواع الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، حيث لا تقتصر أهميته على أنه مجرد آلي لجذب التدفقات المالية أجنبية، وإنما يؤهل في أن يؤدي إلى الإسهام في قاعدة الأصول غير المنظورة كنقل التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الإدارة المتقدمة وتدريب القدرات البشرية وزيادة القدرة التنافسية للدول المضيفة.

وفي هذا السياق أقامت الدول المغاربية الثلاث الجزائر، تونس، المغرب بإصلاحات اقتصادية ترمي إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم ووضع آليات متنوعة من بينها نظام الحوافز الذي يهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية بوجه عام وزيادة إمكانيات هذه البلدان للحصول على القدر اللازم من الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص.

وتتضمن منظومة الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي تركيبة متنوعة من الإجراءات والتشريعات والتسهيلات والضمانات، ومن أبرزها طبيعة المعاملة القانونية لرأس المال الأجنبي الذي يقر بمبدأ المساواة في المعاملة ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إظافة إلى تسهيل اجراءات الحصول على التراخيص والحق في طعن قرارات رفض أو ابقاء التراخيص التي تصدرها الهيئات المكلفة بالاستثمار كما تتضمن التحفيزات المقدمة للمستثمر الأجنبي العديد من الحوافز الجبائية والجمركية، والحوافز ذات الطبيعة المالية غير الضريبية.

وبغية زيادة ثقة المستثمر الأجنبي، فقد أقرت قوانين الاستثمار في دول المغرب العربي على ضمان الحقوق المكتسبة، وضمان تمويل الأرباح، وحل المنازعات وفقا لما هو معمول به كدوليا في هذا المجال.

ونظرا لأهمية رأس المال البشري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد ركزت بلدان المغرب العربي على تنمية مواردها البشرية لتوفير أفضل الظروف المعرفة وامتلاك المهارات.

إن جذب النوع الصحيح من الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب من البلدان المغاربية وضع الحوافز الجيدة القادرة على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجهها نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

وقد حولنا ان نقيم أداء وامكانيات دول المغرب العربي في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عرض ترتيب هذه الدول في المؤشرات الدولية والاقليمية لقياس مناخ الاستثمار مبرزا أهم المعوقات التي حالت دون استقطاب الاستثمارات إلى هذه البلدان.

أولا: إشكالية الدراسة.

تعاني بلدان المغرب العربي من مشكل توفير القدر اللازم من رأس المال لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لأن رأس المال المحلي لا يكفي لوحده لتغطية ذلك العجز فإنها لجأت إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتحقيق هذه الغاية قامت بوضع منظومة من الحوافز الممنوحة للاستثمار التي تهدف إلى زيادة جاذبية المناخ الاستثماري في هذه المنطقة.

وفي هذا الإطار يطرح موضوع البحث التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو دور مناخ الاستثمار في جلب الاستثمارات الأجنبية في دول المغرب العربي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما هو دور مناخ الاستثمار؟

2- ما هو تأثير مناخ الاستثمار في جلب الاستثمارات الأجنبية لدول المغرب العربي؟

3- هل مناخ الاستثمار في هذه الدول ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية؟

4- ما هي عوامل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية في دول المغرب العربي؟

5- ما هي نقاط القوة والضعف التي تميز مناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتوافق مع قدراتها وامكانياتها؟

6- هل حققت الاستثمارات الغاية المرجوة منها لدول المغرب العربي؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية المطروحة آنفا، تبنى الباحث الفرضيات التالية:

1- تأثير مناخ الاستثمار في جلب الاستثمارات الأجنبية مرتبطة بالموائمة بين تحقيق الأرباح وتحليل المخاطر للطريقتين والموازنة بين كلف ومنافع هذه الاستثمارات والآثار الناجمة عن ذلك قد تكون إيجابية أو سلبية على بلدان المغرب العربي.

2- توفر العديد من المحفزات في مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي االتي تكون عامل أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- إن عدم الاستقرار الأمني والسياسي يؤثر سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر لبلدان المغرب العربي.

4- إن توفير المناخ الاستثماري الملائم يعزز من ثقة المستثمر الأجنبي ويزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان المغاربية.

ثالثا: أهمية الدراسة ومبررات اختيار الموضوع.

تسعى بلدان المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب إلى جلب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها أهم مصادر تمويل التنمية.

وبالنظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية من رفع معدل النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا.

انتشر التنافس بين الدول النامية على جلب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال دور مناخ الاستثمار وعوامل الجلب المحفزة لذا تكمن أهمية البحث في ما يلي:

1- تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى وسائل التمويل البديلة عن الأشكال التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية.

2- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا من أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وخصوصا في البلدان النامية

3- . ابراز دور مناخ الاستثمار كأداة لجلب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الاقتصادية.

أما مبررات اختيار هذا الموضوع:

1- الرغبة في معالجة هذا الموضوع لما له من أهمية في الاقتصاد الدولي والتحضير له في الدراسات الأكاديمية القادمة.

2- محاولة تسليط الضوء على قدرات دول المغرب العربي في جلب الاستثمارات الأجنبية.

رابعا: أهداف البحث.

هذا الموضوع يهدف إلى توضيح مدى أهمية وجدوى الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة عن طريق التركيز على عوامل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية على البلدان النامية ويمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

1- التعرف على أشكال مناخ الاستثمار ودوره في جلب الاستثمارات الأجنبية؟

2- التعرف على نقاط القوة والضعف للاستثمارات الأجنبية، ومحاولة إيجاد حلول للتقليل من آثارها السلبية والتخلص منها.

3- دراسة الإطار النظري للموضوع.

4- مقارنة الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي وإبراز مدى مساهمتها في جلب الاستثمارات نحو بلدان المغرب العربي.

5- تحديد نقاط القوة والضعف، الفرص والتمهيدات التي تميز بيئة مناخ الاستثمار في بلدان المغرب العربي.

خامسا: المناهج العلمية وأدوات البحث المستعملة.

تم تقسيم البحث إلى جزئين: الأولى نظري والثانية تطبيقي

ووصف الجزء الأول عرض المفاهيم الأساسية لمناخ الاستثمار الذي يشمل على عدد الفصول. اعتمد على الجمع بين المهج الوصفي لتفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية والمنهج الإحصائي قصد القيام بمقارنة وضع دول المغرب العربي في ما بينها.

أما الأدوات المستخدمة في البحث، قد اعتمدت هذه الدراسة على العديد من الكتب والمراجع العربية والأجنبية الخاصة بالموضوع المتوفرة من هيئات الاستثمار في بلدان المغرب العربي.

كما أن هذه الدراسة البيئة الاستثمارية لدول المغرب العربي كحالة تطبيقية لتوضح وتحليل دور مناخ الأعمال في جلب الاستثمارات الأجنبية.

الفصل الأول

الإطار النظرى للاستثمار الأجنبى المباشر

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا من أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وخصوص في البلدان النامية، التي اتجهت نحو تحرير اقتصادياتها والانفتاح على العالم الخارجي، سواء في مجال التجارة الدولية أم في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر أو حركة رؤوس الأموال، منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين.

ومع تطور الحياة الاقتصادية أثناء العقود الأولى من القرن العشرين، أطلق على هذه التحركات تسمية الاستثمار الدولي، وفي العقد الثاني من القرن العشرين ورد لأول مرة ذكر الاستثمار الأجنبي المباشر.

إلا أن عملية تحديد مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، يعود إلى جملة من الدراسات التي ابتدأت في الستينات من القرن العشرين ولازالت مستمرة لحد الآن، نتطرق إلى مجموعة من المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأنواعه وخصائصه ومعرفة دوره الإيجابي ومزاياه وعيوبه.

ويحاول هذا البحث الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، ما هو أشكاله؟
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الاجنبي

المبحث الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المغرب العربي.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الاجنبي

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

ليكن تعريفه بأنه عملية اقتصادية تهدف إلى خلق رأس المال من خلال إيجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير إحتياجيات مختلفة وتحقيق فوائض مالية أما فيما يخص تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية القانونية فيمكن تعريفه كما يلي:

- أنه الأموال المدقولة والغير المدقولة التي تهدف إلى إنشاء أو التوسع في مشروع قائم.
- كل استثمار يتم خارج موطنه بثا عن دولة مضيفة "Host country" سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية.
- أنه انتقال أحد عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية للمساهمة في الاستغلال الاقتصادي بطريقة مباشرة ويقصد تحقيق ربح نقدي متميز.

كما يمكن تعريفه على أنه "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان"[1].

وبذلك نستطيع التمييز بين نوعين مختلفين من الاستثمار الأجنبي وهما الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investement) (FDI) والاستثمار الأجنبي غير المباشر (Foreign Protfolie Investement) (FPI).

1- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية إستخراجية أو خدمية، يكون حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات[2].

تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لأنواعه ونذكر البعض منها:

أ- تعريف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D):

"الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشارعهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب[3]

---

[1] دريد محمود السامر: "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص47.

[2] ثريا علي حسين، الورفلي: (محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة)، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان "نحو مناخ استثماري أفضل"، ليبيا، طرابلس، 2007/2006.

[3] سرمد كوكب الجميل (التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات) الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، 2002، ص245-247.

ب–صندوق النقد الدولي (I.M.F):

الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر إذا امتلك المستمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة[1].

ج– منظمة التجارة العالمية (W.T.O):

فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما تمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) يقصد إراداتها[2].

د– منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D):

على أنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا[3].

ونستطيع التوصل إلى تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو لتوسيع في بلد آخر، والسمة المميزة لهذا الاستثمار هو أنه لا يشتمل على نقل الموارد فقط إنما حيازة، وتملك الأصول في البلد المضيف[4].

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية بما تقتضيه حاجة هذه الدول ومصلحة الشركات متعددة الجنسية، ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحوافز أمام التجارة الدولية، وعلى النحو الآتي:

[1] تشام فاروق: (الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وآثارها على التنمية الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نادي الدراسات الاقتصادية، ص08.

[2] عبد المطلب عبد الحميد (العولمة الاقتصادية، منظماتها– شركاتها– تداعيها) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص184.

[3] عبد السلام أبو قحف (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص481–482.

[4] محمود سليمان (الحماية الدبلوماسية للاستثمار الأجنبي)، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية، الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24–25 نوفمبر 1997، ص274.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالملكية:

من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع ويمكن أن يأخذ أحد الأشكال الآتية:

أ- .الاستثمار المشترك Joint venture:

هو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر من طريق شراكة دولية النشاط، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية[1].

ويرى بعض الاقتصاديين أن عملية المشاركة لا تقتصر على المساهمة في رأس المال بل تمتد إلى اتخاذ القرارات والإدارة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية[2].

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D)الاستثمار المشترك على أنه "اتجاه بين مشروعين أو أكثر للقيام سويا بنشاط مشترك بواسطة كيان قانوني مستقل وينشئه ويديره المشتركون".

إن هذا النوع من الاستثمار يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية، وبالقوانين والإجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية، أما الطرف الآخر فلديه تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية، بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد على تحليل رأس المال المطلوب، مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع[3].

ب-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي Wholly-Dwned FDI:

هذا النوع من الاستثمار من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، حيث لا يوجد شريك وطني، وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات، وقد تقوم بنقل الإدارة والتنظيم والكوادر وستقدم التكنولوجيا والآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما تحتاج إليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك مما يحتاجه المشروع.

والواقع يسير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمار في الدول النامية، بل صار وسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بعد زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية والمتقدمة صناعيا، وبذلك أخذت الدول بالتصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار فيها[4].

ونستطيع القول بان شركات البلدان المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تقتصر على الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا، هولندا، كندا، ألمانيا، اليابان، ايطاليا، بلجيكا، سويسرا، استراليا، الدنمارك، النرويج، ...

[1] عبد المطلب عبد الحميد, مرجع سابق, ص184 .

[2] عبد السلام أبو قحف, ص 481, 482.

[3] صلاح عباس (العولمة، آثارها في الفكر المالي التقدم) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص82.

[4] عبد السلام أبو قحف, ص 267.

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في صدارة هذه البلدان من حيث دخلها النسبي في جملة نفقات رؤوس الأموال في صورة استثمارات مباشرة إلى الدول النامية.

ج- الاستثمار في المناطق الحرة Free-zones:

يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المطبقة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة[1].

د- مشروعات أو عمليات التجميع Assembly operations:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة لتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين ... والمتميزات رأس المالية[2] من مقابل عائد.

2/ الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية:

أ- عقود التراخيص (الامتياز) Licensing contrat:

عبارة عن اتفاق بين الشركة متعددة الجنسيات والمستثمر الوطني.

هي عبارة عن عقود بموجبها تقدم شركة أجنبية بالتصريح إلى شركة محلية من القطاع العام أو الخاص باستخدام تكنولوجيا تشكل براءة الاختراع أو حقوق ملكية صناعية أو جبرة فنية لمدة زمنية محدودة.

وهو عبارة عن اتفاق بين شركة متعددة الجنسية والمستثمر الوطني، بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من صنوف الاحتكار التكنولوجي مقابل ربع نقدي معين.

[1] محمود سليمان مرجع سابق، ص274.

[2] صلاح عباس مرجع سابق، ص82.

ب– الإعفاء:

هو عقد بمقتضاه تستفيد شركة محليا من الحق في استخدام علامة صنع أو خبرة نسبة تمنحه لها شركة أجنبية، تحصل على حق التمثيل المحلي في منطقة جغرافية معينة والتصريح بالحصول على مساعدة تقنية وإدارية بالإضافة إلى خدمات أخرى كالإشهار وبالمقابل تمنح للشركة.

ومن خلال الشكل (1) يمكن أن تتبين ثلاثة محددات رئيسية لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر وتتمثل بالآتي:

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وإن المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال، تؤثر سلبا أو إيجابا في فرض نجاح المشروع الاستثماري، وعلى الرغم من الحوافز التي تقدمها الدول النامية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا انه يلاحظ انخفاض في حجم هذه التدفقات، وهذا يعني أن التدفقات لا تعتمد على الحوافز التي تقدمها الدول بقدر ما تعتمد على محددات أخرى تؤثر على حجم ونوع هذه التدفقات، وينطوي تصنيف محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ثلاثة أنواع هي: محددات إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمحددات المتعلقة بسير الأعمال، والمحددات الاقتصادية، ويحتوي كل منها على عوامل فرعية مؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو موضح في الشكل الآتي:[1]

[1] Elias Gamage (cheire de l'investissement direct étranger), p55.

الشكل (1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة

- **UWCTAD (world investment report 1998 : Trends and determinants) avec vieu , new yotk and geneva, 1998, p27.**
- **عبد الرزاق حمد حسين الجبوري "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، 2013/5/1699. عمان، دار ومكتبة الجامعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014-1435هـ، ص68.**

1. إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:

والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالاستقرار السياسي، حيث أنه كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير فاضح للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها على زيادة استثماراتها[1].

فإذا كان النظام السياسي قائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان وتوجد ثقة للمواطنين فيه، فهذا يساعد على خلق بيئة سياسة جاذبة للاستثمار الأجنبي، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم، فلا نتوقع منه القيام باستثماراته وإنشاء مشاريعه في دولة تنعدم فيها الحياة السياسية المستقرة.

كما أن القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل الشركات متعددة الجنسية التي تنظم العلاقة بين أطراف البنية الاقتصادية، وتكفل للمستقر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية وتجنب فرض جزئي مزدوجة كلها عوامل تساعد على جذب المستثمر الأجنبي.

وأن هذه القوانين هي بمثابة أعمال تقوم بها الدولة ممثلة في سلطتها التشريعية، وتحكمها ظروف ومتغيرات داخلية مرتبطة بالبلد المضيف، ومن ثم فإنها عرضة للتغير أو حتى الإلغاء من قبل الدولة وبإرادة منفردة، مما يضع المستثمر الأجنبي في وضع حرج ويخضع استثماراته لمتغيرات داخل البلد المضيف ليس له سيطرة عليها، لذا ستفي الشركات الأجنبية إلى الدخول في اتفاقيات دولية ثنائية حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية[2].

2. التسهيلات لتسيير وإدارة أعمال المستثمرين:

والتي ترتبط بحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية والتقريب الذاتي (التآلف مع اللغة والثقافة المحلية)[3].

كما تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيفة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب تشمل هذه الجهود:

- تشجيع الاستثمار وإعطائه الحوافز المناسبة وخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار.
- الحد من الفساد المالي والإداري المنتشر في البلدان النامية.

---

[1] مخلص محمد جية (الاستقرار والاستثمار الأجنبي) دورة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24-25 نوفمبر 1997، ص234.

[2] رشيد حمد العنزي (قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24-25 نوفمبر 1997، ص252.

[3] Alit. Sadi K. Ali A. Bolbol (Mobilizing International capital for Arab Economic Developement : with special refrence to the role and determinants of EDI) Arab Economic jornal, NO(26) VO(10), winter 2001, p19.

- تحسين الكفاءة الإدارية.
- توفير المرافق العامة والقضاء على البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة الحكومية.

كما أن خلق جهاز إداري كفؤ متخصص بأمور الاستثمار وخصوصا فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة والترويج بعد مطلب أساسي لتحقيق مناخ استثماري وإداري ملاءم.

3. المحددات الاقتصادية:

يعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين، ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلاءم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية، يكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية[1].

ويعد الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه سببا في بروز مجموعة الاقتصاديات النامية الناشئة وزيادة مقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية باتجاهها.

إن توفر المواد الأولية بأنواعها المختلفة وإمكانية استغلالها وإدخالها في عمليات تصنيعية مختلفة هو العامل الأساسي في تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلدان النامية.

وما يتعلق بالكفاءة هي أن تسعى الاستثمارات إلى تخفيض كلف عملياتها الإنتاجية وزيادة مستوى الأرباح وذلك باستخدام أساليب تكنولوجية متقدمة والاستفادة من الابتكارات العلمية الحديثة.

أن توفر الموارد الطبيعية وبأسعار مناسبة وبكفاءة عالية لا يكفي وحده لتبرير تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، إذ لابد أن يتكامل هذا العامل مع العوامل السابقة من أوضاع سياسية مستقرة وأداء اقتصادي ومالي سليم، وقوانين وتشريعات ملائمة، لتحقيق بنية اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر[2].

---

[1] Ali T.sadik. Ali.A.Bolbol

Faisal Ahmed, Rabah Arezki and Norbert Funke (the composition of capital flaow : Issouth Africa Different) IMF, WP/05/40,March 2005,p08.

[2] ميل عجمي جميل (الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته) مجلة أربد البحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة أربد الأصلية، الأردن، 2002، ص24.

المبحث الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الاستثمارات الأجنبية أهم مورد لنقل التكنولوجيا وطرق ومناهج السوقية وهذا عن طريق إنشاء الشركات الفرعية في البلد المضيف واحتكاكها مع المؤسسات المحلية واكتساب محاولات تقنية.

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الاجنبي

1- من وجهة الدول المضيفة[1]

تساهم الاستثمارات في زيادة تذوق الأموال وبالتالي زيادة النشاط والحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية.

- يساهم في خلق مناصب جديدة.
- تطور وجهة نظر البلدان النامية إلى حجم توسع المناطق الحرة وترقيتها.
- يساهم في تحرير التجارة الخارجية وزيادة حجم المنافسة.
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة.

2- من وجهة نظر الشركات المستثمرة[2]

- انخفاض الاستثمار الأجنبي أهم مصدر لتحول المواد الخامة إلى شركة أم.
- إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط.
- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة بعظم حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري.
- تعيين الاستثمار الأجنبي من الوسائل للتغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

تنتج هذه الآثار أو توجه الاستثمار الأجنبي من حيث النشاط وكذلك المنافسة البيئية يمكن تصنيف الآثار على النحو الآتي:

- إن مساهمة مشروعات الاستثمار في تحقيق الأهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأسمال أجنبي لتحسين ميزان مدفوعاتها.
- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية.
- صغر حجم المشروع لانخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني.
- تحقيق أهداف الدولة فيما يخص إشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات وانخفاض معدلات العملات.

[1] عبد السلام أبو قحف (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي)، مرجع سبق ذكره، 1992، ص368-366.

المبحث الثالث: آثار إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المغرب العربي

إن عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الشركات متعددة الجنسية ورغبة البلدان النامية باستقبال هذه الاستثمارات، مسألة مرتبطة بكيفية الموازنة بين كلف ومنافع هذه الاستثمارات، أي الموائمة بين تحقيق الأرباح وتحليل المخاطر للطرفين، وإن الآثار الناجمة عن ذلك قد تكون إيجابية أو سلبية على البلد المضيف وفي هذه الدراسة سنحاول إيضاح أهم هذه الآثار في الاقتصاديات النامية كالآتي:

المطلب الاول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو الاقتصادي:

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي تساهم في حالات معينة على رفع مستوى الاستثمار المحلي باعتبارها رافد إضافي للمدخرات الوطنية اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية ففي حالة انخفاض المدخرات الوطنية، فإن الاستثمار الأجنبي يضيف إلى التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية وهذا ما يؤدي إلى زيادة موارد النقد الأجنبي التي تساعد على خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وتحفيز الشركات المحلية على شراء المدخرات الوسيطة المصنوعة محليا وزيادة الصادرات، والتنمية تكون زيادة الاستثمارات المحلية التي تدفع من معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي[1].

وفي دراسة معدة من قبل الانكتاد عام (1992) قدمت دعما واضحا لدور الاستثمار الأجنبي المباشر كما كنه للنمو الاقتصادي من الدول النامية، فمن المتوقع أن يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر كحافز للاستثمار المحلي عن طريق الإضافة إلى المواد المحلية وتقديم إشارة على الثقة بفرض الاستثمار، وطبقا للنموذج فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يختلف ما بين الدول اعتمادا على السياسة المحلية وطبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل (أنشطة جديدة أو أنشطة سائدة)[2].

إن معدلات النمو المتسارعة للاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تعكس بالضرورة نتائج إيجابية على الاقتصاد المحلي، قد يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى انخفاض الادخار والاستثمار المحليين سبب المنافسة مع الشركات متعددة الجنسية، وفشلها في إعادة استثمار أرباحها داخل البلد المضيف، وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما نجد من إمكانية توسيع الشركات المحلية لإنتاجها ولاسيما التي تخصص في إنتاج السلع الوسيطة، حيث تقوم الشركات المستثمرة كاستيراد هذه السلع ومستلزماتها من الشركة الام في بلد المنشأ[3].

---

[1] Mohamed El-Eriana Mahmoud El-Gamal (Attraction Foreign Investment to Arab countries : Getting the Basic righ) working paper 9718, U.S.A1997, p2-3.

[2] Kalid sekkat and Marie. Ange, op, cit, p3.

[3] علي عبد القادر علي، مصدر سابق، ص16.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات:

يكون تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات ثنائيا لكل من البلد المصدر لرؤوس الأموال والبلد المتلقي لها، وميزان المدفوعات لكل دولة بين مجموع ما تستلمه من ومجموع ما ينفقه في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت الذي تحصل فيه الاستثمارات الأجنبية جزء أو الأنفاق بالنسبة للبلد المصدر (المستمر) وهذه بسبب له، عجزا في ميزان مدفوعاته (إذا زاد مجموع ما ينفقه على مجموع ما يستلمه)، وقد كان للاستثمارات الأجنبية دروسهم في العجز الكبير في ميزان مدفوعات الو.م.أ أثناء السنيات، الأمر الذي دفعها إلى وضع قيود على الاستثمارات الأمريكية في الخارج منذ عام (1965) إلى عام (1974)[1].

الآثار الإيجابية:

يمكن تصنيف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدول المضيفة إلى آثار إيجابية.

- زيادة حصيلة النقد الأجنبي لدى البلد المضيف بذلك تستطيع زيادة وارداته دون الحاجة لزيادة مستوى الصادرات.
- قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وحدات إنتاجية محلية لإحلال الواردات.
- فتح الشركات الأجنبية أبواب أمام منتجات البلدان المضيفة للنقاد إلى الأسواق العالمية وزيادة حصيلة صادراتها[2].
- التزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة داخل الدولة المضيفة.
- استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة المضيفة من السلع والخدمات إلى الخارج، وبالتالي الحصول على موارد من العملة الصعبة، وهو ما يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات.

الآثار السلبية:

- يعمل نشاط الشركات الأجنبية على زيادة في استيراد البلد المضيف من السلع الوسيطة والخدمات، وهذه الشركات تبدأ في تحويل أرباحها إلى البلد الأم، ودفع التمويل الوارد لتلك الشركات وفوائده من المصارف في الخارج.
- تقوم الشركات الأجنبية بتحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات إلى الخارج.

---

[1] كريم مهدي الحسناوي (الاقتصاد الدولي) مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1987، ص146-147.

[2] إبراهيم حسن العيسوي (مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر) بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي السنوي للاقتصاديين المصريين، تحت عنوان: التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، للفترة 25-27 مارس، القاهرة، 1976، ص120.

- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإتباع سياسة تسعيرية للصادرات والواردات، حيث تعتمد الشركة الأم إلى رفع أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها[1].

المطلب الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في أسعار الصرف ومعدلات التضخم:

يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره في حساب رأس المال وبالتالي يؤثر في موقف سوق النقد الأجنبي وفي سعر الصرف[2].

ويكون أثر التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر سلبيا في أداء السياسة النقدية في البلدان النامية، عن طريق تأثيرها في استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم النقدي، فعندما يكون سعر الصرف في البلد المضيف تام المرونة، فإن تدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى دفع قيمة عملة البلد المضيف، وانخفاض السعر النسبي للسلع المستوردة.

– ارتفاع الاستهلاك المحلي، بالتالي تنخفض الضغوط التضخمية، وبذلك يقل احتمال أن يكون لتدفقات رأس المال الأجنبي أثر تخديمي[3].

– أما في حالة سعر الصرف الثابت الذي استخدم لضمان استقرار سعر الصرف في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية من قبل المشاركين في بدينون وودز، وهذه الأسعار يمكن تصديقها بعد التشاور مع صندوق النقد الدولي[4].

– إن حصول ضغوط تضخمية لسبب التدفقات الاستثمارية الأجنبية فيما إذا كانت هذه التدفقات انعكاسا لزيادة الطلب على النقد الأجنبي عند كل مستوى من مستويات الفائدة، أو تعود إلى عوامل أخرى، وعلى نحو خاص، يمكن أن تؤدي التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى بلوغ سعر الصرف الحقيقي مستويات عالية عبر مسيطر عليها[5].

المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي في الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي

أظهرت الدراسات آثار مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر في السياسات العامة، وذلك لخضوع الحكومات الوطنية لضغوطات الشركات الأجنبية لتحقيق أهدافها والإضرار بالمصالح الوطنية للبلد المضيف، فالشركات الأجنبية

[1] هيل عجمي جميل (تذوق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة) مصدر سابق، ص55..

[2] إبراهيم موسى الورد حسين عجلان حسين (أثر عولمة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات البلدان النامية) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث، حزيران، 2001، ص111.

[3] مانويل جويثيان (كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد (2) يونيه، 1998، ص15.

[4] عرفات تقي الحسين (التمويل الدولي) دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص276.

[5] أوري دادوش وسيلان براهميهات (توقع انعكاس تدفقات رأس المال) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (31) العدد (4)، ديسمبر، 1995، ص3.

وفروعها، تسمح ببدائل غير متوفرة للشركات المحلية وهذا ما يجعلها تتهرب من السياسات العامة للبلد المضيف، فيما لو واجهت تشريعات تتعارض مع أهدافها في هذا البلد[1].

إن العولمة وأداتها المتمثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى:

- الإخلال بالأنظمة والقيم والتقاليد الاجتماعية، ويكون آثارها سلبية.
- فالنفاقات التي ترافق الشركات متعددة الجنسية هي ثقافة المنظمين المادية التي لا تتلاءم مع ثقافة البلدان النامية الأقل مادية أن يؤثر على ثقافة المجتمع من خلال أثر المحاكاة وتكون فرص الاستخدام، داخل هذه المناطق، بذلك تحدث صجرة بين المناطق الريفية والحضرية ومالها من آثار ثقافية واجتماعية سلبية كفقدان الوحدة الاجتماعية.

وجهة نظر الشركات الأجنبية

- قيمة المشروع وحجمه واحتياجه إلى رأسمال كبير.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري.
- تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل.

[1] صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار (الاستثمارات الأجنبية ... الممنوعات والأخطار) مصدر سابق، ص43.

خلاصة الفصل الأول

يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها.

الدول المضيفة أضحت تدرك بأنه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، وبعد دراستها لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى كل ما سبق الإشارة إليه ندرك أن الاستثمار المباشر لا يقتصر فقط كونه شكل من أشكال اللجوء للأسواق، بل يتعداه ليكون حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية.

إن كثيرا من الدول النامية عانت ولازالت تعاني مشكل العجز في التمويل استثماراتها، فإنها اتخذتها كوسيلة بديلة لمحاولة إنعاش اقتصادها، ومن أجل ذلك لابد توفير مناخ استثماري اقتصادي وسياسي ملائم يكون له دور كبير في فتي الاستثمارات الأجنبية.

الفصل الثانى

عموميات حول مناخ الاستثمار

تمهيد:

إن القيام بتحليل مناخ الاستثمار يعد اليوم من بين الانشغالات الرئيسية لمختلف بلدان العالم، وفي هذا الإطار وعبر هذا الفصل نحاول القيام بتحليل مناخ الاستثمار في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) من خلال دراسة مختلف العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية للمستثمرين وقصد التمكن من التقييم الجيد لمناخ الاستثمار في بلدان المغرب العربي، تتمثل في سياسات الاستثمار التي تحدد المناخ الاستثماري الذي بدوره يؤثر في قرار وثقة المستثمر الأجنبي في تفضيل الاستثمار.

إضافة إلى ذلك عامل الدولة الذي يحدد موقفها في هذه الاستثمارات الذي يظهر في تحضيرها لمناخها من إجراءات والترخيص بقبول الاستثمار الأجنبي لابد من مجموعة من المفاهيم الخاصة بمناخ الاستثمار وعناصره وأهميته ومؤشراته والسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي هذا الفصل سنتطرق الي المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول مناخ الاستثمار

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات في مجموعها إذا كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار أم لا[1]؟

ويمكن تعريف المناخ الاستثماري بأنه:

"البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمار" ومن التعريفين السابقين يمكن القول أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الطبيعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سلبا أو إيجابيا في بيئة النشاط الاستثماري وقرارات المستثمر (المحليين والأجانب) كل هذه العناصر تدخل في تعريف مناخ الاستثمار، وتعتبر هذه العناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

وبالتالي يمكننا القول أن دول المغرب العربي لمناخ الاستثمار دور كبير في تكوينه وبناءه على أحسن وجه بما يضمن جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية إليها لما توفرهمن مناخ استثماري متكامل[2].

المطلب الثاني: عناصر مناخ الاستثمار

1- التكاليف

قرار الاستثمار هو في الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر –بقدر كبير– على عناصر التكلفة داخل مشروعه، فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة لإنتاجه، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان. وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، فالمشرع يحصل على العديد من الخدمات والمشروع بتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من جنراتي وجمارك وإدارات رقابة وإشراف، ولكل ذلك فإن تكلفة الإنتاج لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع بل يتوقف، إلى حد بعيد، على الوسط الذي يعمل فيه، وتتعدد المجالات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجية من المشروع نفسه[3].

---

[1] علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد 458، 2009، ص17.

[2] علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ديسمبر 2007، ص07.

2- المخاطر

لما كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات الشركات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية، فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للشركات جزءا عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله.

وغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي والصواغ التنظيمية العشوائية، أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص وتعويض الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص جديدة.

والمخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على المخاوف من مناخ الاستثمار في بلدان النامية[1].

3- العوائق أمام المنافسة

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات، تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تحلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجيتها ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق.

المطلب الثالث: أهمية المناخ الاستثماري

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، هنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وما تحققه من تنافسية عالمية.

تمكن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوفر فيه العناصر التالية:

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرضا للاستثمار في جميع المجالات.
- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري لمناخ الاستثمار الجيد.
- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات لكونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي لانخفاض معدل المخاطرة فيه.
- توفير نسبة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاحتلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

[1] علي لطفي، المرجع السابق، ص ص33-34.

- أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجال التدخل الحكومي.
- تعمل على تحقيق الاستقرار حيث يؤدي ذلك إلى منع التقلب في التوقعات في المنافسة في المناخ الاستثماري.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في ظل التنافسية

المطلب الأول: مؤشرات التنافسية العالمية Global competitiveness

يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا مع 109 مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ولقد ظهر هذا المؤشر عام 1979 وتتكون من مؤشرين فرعيين:

1- مؤشر النمو التنافسية Global competitiveness

ويعكس قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة تراوح بين 5-8 سنوات وينقسم بدوره إلى 3 مقاييس[1]:

أ- **المقياس الأول:** يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا، الربط بشبكة الأنترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص ويمنح وزن 50% من المؤشرات.

ب- **المقياس الثاني:** ويقيس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح 25% من المؤشرات.

ت- **المقياس الثالث:** ويقيس أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ويمنح وزن 25% من المؤشرات.

2- مؤشر الأعمال التنافسية Microeconomic competitiveness

يرتكز هذا المؤشر على قياس محفز النمو الاقتصادي وينقسم إلى مقياسين:

- درجة تطور قطاع الأعمال.
- المناخ الاستثماري.

ويستند هذا المؤشر على (8) عوامل يمنح لكل منها وزن متساوي ثم تقاس قدرة الدولة وفق نموذج إحصائي يتم تطويره باستمرار وتتكون العوامل الثمانية على النحو الآتي:[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد 117، أبريل 2002، ص2-3.
[2] الأمم المتحدة، تحرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2005م، مرجع سابق، ص120.

- درجة الانفتاح الاقتصادي.
- أداء القطاع المالي.
- البنية الأساسية.
- الإطار المؤسسي.
- البنية المعلوماتية.
- مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.
- مؤشرات الموارد البشرية (العمال).
- تطور نظام الإدارة.

المطلب الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index

أصدر معهد Heritage foundation بالتعاون مع صحيفة Wall street journal عام 1995 هذا المؤشر يقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغير يشمل:[1]

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية).
- نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي).
- حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- أداء القطاع المصرفي والتمويلي.
- ملائمة السريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
- الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).
- السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم).
- وضوح واحترام حقوق الملكية الفكرية.
- مستوى الأجور والأسعار.
- نشاط السوق السوداء الموازية.

مع الأخذ في الاعتبار أن لهذه العوامل أوزان نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية العربية (عام 2006، العدد الفصلي الأول، يناير، مارس 2007)، ص6-7.

وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناء على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث ينقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي:

(1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة.

(2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

(3-3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة.

(4-5.00) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا.

المطلب الثالث: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد FDI Performance Index and EDI Potential Index

أصدرته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTD لأول مرة في تقريرها عن الاستثمار في العام 2002 وطورته في التقارير اللادقة وينقسم إلى مؤشرين:[1]

أ. **مؤشر الأداء:** ويشير إلى مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس وحدة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم أخذ ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

ب. بقيس إمكانية الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي وينقسم إلى 13 مكون لقياس هذه الإمكانيات وهي: معدل النمو الناتج المحلي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، خطوط الهاتف الثابت والمحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الاتفاق على البحوث من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان، نسبة صادرات السيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، ونسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي بالدولة من العالم.

وتنقسم الانكساد الدول وفق نقاط المؤشرين السابقين إلى أربع مجموعات وذلك على النحو الآتي:[2]

- مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع وإمكانيات مرتفعة).
- مجموعة الدول دون الإمكانات (أداء منخفض وإمكانيات مرتفعة).
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانيات (أداء مرتفع وإمكانيات منخفضة).
- مجموعة الدول فاق الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانيات منخفضة).

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية 1993.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية العربية لعام 2006، العدد الفصلي الأول يناير، مارس 2007، ص6-7.

إلا أن هذه الأهداف لا تدخل حيز التنفيذ في الدول النامية إلا بإتباع برامج وطنية لحماية الاستثمارات الأجنبية داخل أراضيها على أن تحقق صفقتين أساسيتين هما ما يلي:

1. تقديم الضمانات المالية والقانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية المتدفقة داخل أراضيها (الدول النامية) وذلك شرط أساسي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. تهيئة المناخ الاستثماري مما يسمح بتوفير العناصر اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمان، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الثالث: شروط وسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية

المطلب الأول: ماهية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

1- ماهية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن ايقالات الاستثمار الأجنبية يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بطرفي الاستثمار، والتي تلاءم سير هذه الاستثمارات وتتمثل في سياسات الاستثمار التي تحدد المناخ الاستثماري والذي يؤثر بدوره في قرار المستثمر الأجنبي في تفضيل الاستثمار في دولة معينة عن غيرها من الدول[1].

2- مفهوم سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام ذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، الإتباع للإحلال الواردات توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى[2].

فالدولة التي تقوم بتطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم بمنح الحوافز الضريبية نحو الأنشطة المستهدفة وحسب بدلا من توجهها للاستثمارات بشكل عام، وهذا ما يوفر أعظم الفوائد، لأن الحوافز والإعفاءات الضريبية التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد وخاصة الميزانية العامة للدولة ومنه فإن توجيه الحوافز الضريبية ينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية.

[1] طالبي محمد "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، ص60.

[2] تقييم السياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

أ- سياسات التميز في منح الحوافز والتسهيلات والامتيازات للمستثمرين

وهذه السياسات تقوم على عدد من الأسس:

- مدى إسهام المشروع في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة أو النائية.
- مدى مساهمة المشروع من خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمالة وتنميتها.
- مدى مساهمة المشروع في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الأجنبية.
- مدى حدة Newness أو التجدد وتميز المنتج أو نشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي أو المحلي.

ب- السياسات التي تستهدف الربط بين منح الحوافز وبين أداء المشروع الاستثماري

هذه السياسات تعني بل وتشترط أن يتم منح الحوافز المتفق عليها أما على مراحل تتزامن مع البدء في تنفيذ المشروع عند بداية تشغيله أو بعد بدء مرحلة التشغيل بالفعل، ومن الممكن أيضا أن يتم الربط بين السياسات من النوع الأول وعند النوع الأول وعند النوع من السياسات في وقت واحد.

ج- السياسات والضوابط الخاصة بمتطلبات الأداء والسياسات الموجهة بالانجاز

وهذا النوع من السياسات يتشابه نسبيا مع النوعين الأول والثاني السابق ذكرها إلا أن في هذا النوع من السياسات تشترط الحكومة المضيفة عدد من الشروط والقيود مثل:

أ. ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية.

ب. تحديد نسبة معينة من الإنتاج لأغراض التصدير.

ج. حظر الدخول أو الاستثمار في بعض أنواع معينة من النشاطات.

د- السياسات المتعلقة بتقديم الحوافز الجيدة والإعفاءات الموجهة

لقد سبقت الإشارة إلى أن الحوافز المالية والضريبية تشكل عبئا على مالية الدولة، حيث تعتبر تضحية من أفراد المجتمع وتنازلا من جانب الدولة في تحصيل إيرادات كان من الممكن توجيهها لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية.

أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة ترشيد الحوافز وتوجيهها وربطها بالأولويات الاقتصادية التي تقدم أهداف التنمية الوطنية حيث تصبح عامل جذب حقيقي للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، لأن الواقع العملي أثبت أن رأس المال الأجنبي قد اتجه إلى كثير من الدول الشحيحة في منح هذه الحوافز أكثر من الدول أكثر سخاء في منح هذه الحوافز.

إن السياسات المنتهجة في مجال الحوافز يجب أن تركز على تحقيق الأهداف والشروط التالية:[1]

- تصميم حوافز جيدة من حيث المدى الزمني المناسب، بحيث يتم منح إعفاءات طويلة للاستثمارات التي تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.
- منح إعفاءات للأنشطة التي تقوم باستخدام فنون إنتاجية كثيفة الاستخدام للعمالة.
- منح الإعفاءات والمعاملة التفصيلية للأنشطة التي تقوم باستخدام نسبة متزايدة من المكونات المحلية في عمليات الإنتاج.
- منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تقوم بالإنتاج للتصدير.

أن لا تتضمن منح الحوافز تميزا بحسب جنسية المستثمر وهو ما يتعارض من مبدأ المعاملة الوطنية لأن هذا النوع من التميز يتعارض مع قواعد اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS)[2].

أحد خبراء هذه المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) قائمة استرشادية يمكن للدول النامية تطبيقها عند صياغة الحوافز الناجحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتتكون من 6 محاور[3] نذكر أهمها:[4]

المحور الأول: يشمل أهمية وعلاقة منح الحوافز بالأهداف التي تزيد السلطات العمومية تحقيقها.

المحور الثاني: يتمحور حول الإطار العام لسياسات التحفيز، المعايير المعتمدة لمنح الحوافز، والجهات الإدارية المسؤولة عن تطبيق السياسات ومنح الحوافز.

المحور الثالث: يدور حول التوافق واستجام الاستراتيجيات والأدوات المستخدمة لبلوغ الأهداف المرسومة.

فإن نجاح سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مجموعة من المقومات هي:

- توفر الإدارة السياسية والحاجة إلى صياغة وتنفيذ إستراتيجية وطنية واضحة.
- تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تكون تلك الأهداف واضحة قابلة للتنفيذ والقياس.
- أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة الاستثمار المحلي وليست متنافسة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف "إدارة الأعمال الدولية"، ص405-406.

[2] مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكادمي) في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع الميزة التنافسية للقطاع الصناعي، دراسة حالة مجمع صيدال (2014-2015) الجالبة باشا مجدة".

[3] نعيم فهيم حنا، تقييم سياسة الحوافز الحيائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة للتقريب، مصر، سوريا (جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2003)، ص23

[4] OCDE, liste de crétéres pour apprécier les stretégéres d'incitations a l'IDE (paris : OCDE, 2003), p82.

- تحديد الدوافع التي تدعى إلى تحقيقها الاستثمار الأجنبي المباشر بالتركيز على أكثر من هذه الدوافع واستغلالها.
- الاعتماد على سياسة منح الحوافز والإعفاءات الموجهة التي تؤدي إلى تحليل التكاليف على الميزانية العامة للدولة.

هـ- الضوابط العامة للترشيد وتجنب مشكلات الاستثمارات الأجنبية

ومن هذه الضوابط ما يلي:

- يجب أن لا يترتب على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر خروج أي شركة أو مشروع وطني من السوق.
- يجب أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في زيادة عرض العمل والترقية في كل المستويات التنظيمية.

يجب أن تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي في:

- مساعدة الموردين ورجال الأعمال الوطنيين.
- تحسين جودة المنتجات والسلع وبيعها بأسعار مقبولة أو منخفضة.
- تطوير البحوث العلمية.
- تحسين ميزان المدفوعات بشكل إيجابي.
- تخفيض درجة تدخل مراكز اتخاذ القرارات للفرع بالخارج وفي إنجاز الوظائف الإدارية به.

و- السياسات المتعلقة بالإطار التنظيمي والتشريعي الأجنبي المباشر

تقع بعض العوامل الرئيسية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر خارج نطاق السيطرة المباشرة للسياسة الوطنية، إلا أن هناك عوامل تدخل ضمن السيطرة المباشرة للسياسة الوطنية ومن أهمها:

البيئة الصحيحة والمواتية من خلال تحسين المناخ الاستثماري العام القادر على تحقيق التناسي بين الإمكانيات المتوفرة لهذه البلدان ومستوى أدائها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بناءا على ما خلصت إليه استعراضات سياسات الاستثمار من اسسجات إلى ما يلي:[1]

الوضع الأمثل: تميل النظام الذي يؤدي فيه السياسة المنتهجة إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أقوى أداء بما يتوافق مع الإمكانيات الاقتصادية والأهداف الوطنية[2].

[1] عبد السلام أبو قحف: إدارة الأعمال الدولية، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية (405-406)

[2] مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكادمي) في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع الميزة التنافسية للقطاع الصناعي، دراسة حالة مجمع صيدال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية 2015/2014، ص44.

المعايير الممكنة: يدل على بيئة مواتية بصورة عامة للاستثمار الأجنبي المباشر لكنها ليست البنية الأمثل لاجتذاب هذا الاستثمار بمستويات متوافق مع الإمكانات الاقتصادية والأهداف الوطنية.

المعايير المانعة: تتمثل نظاما يحول إلى حد كبير دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم 2: معايير دخول ومعاملة وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

مجال السياسة	الوضع الأمثل	المعايير الممكنة	المعايير المانعة
الدخول	قائمة حصرية تقتصر على مصالح وطنية وأجنحة مدونة إزاء قبول إ.ج.م على أساس قائمة سلبية.	قائمة حصرية إلى حد كبير تقوم على أساس اعتبارات خاصة التحليل من المرونة.	قائمة حصرية إلى حد كبير تمنح الاستثمار الأجنبي المباشر وتمكين المستثمرين الوطنيين.
القبول	عدم فرز إ.ج.م والموافقة إلا إذا كان النشاط مدرجا على القائمة السلبية.	جميع أنواع إ.ج.م بصورة شفافة مع فرز الأنشطة.	غير شفافة وفرز للأنشطة
المعاملة والحماية	إطار قانوني حديث وسجل أداء جيد.	سجل أداء حديث جيد مع أو بدون إطار قانوني قوي	سجل أداء ضعيف.
المعاهدات	شبكة معاهدات دولية واسعة ومعاهدات إقليمية.	شبكة معاهدات متسعة.	شبكة معاهدات ضيقة.

المصدر: الاونكتاد "فعالية التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة الأونكتاد DIB/COM2/EM. 13/2 في 30 أفريل 2003 (جنيف ونيويورك، الأمم المتحدة، 2003) ص5. ص3-16.

يشير تقرير الخبراء إلى أهمية النظام الضريبي، حيث يعرض المستثمرون عن الاستثمار إذا كانت المعدلات الضريبية غير تنافسية، وخاصة إذا كانت الأنشطة موجهة نحو التصدير كما أن العديد من البلدان تطبق معدلات ضريبية عالية، بسبب التعديلات المتكررة على النظام الجبائي، وعموما يفضل المستثمرون الأجانب البلدان التي تتوفر على قوانين تكفل الأمان والضمان التي تتمتع بالحماية التي تكلفها القوانين الوطنية أو المعاهدات، وليست مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت وينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة.

[1] الاونكتاد "فعالية التدابير المتعلقة بالسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سابق، ص174.

كما ترتبط معاملة وحماية المستثمر الأجنبي بموقف البلد بين الأجانب مقارنة بالمعاملة الوطنية، وعدم التمييز وتحويل الأموال ونزع الملكية وتسوية المنازعات[1].

تتوقف كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار على عدد هيئات التي تتعامل مع المستثمرين، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما قل عدد الإجراءات وانخفضت التكاليف والوقت.

المطلب الثاني: شروط جذب الاستثمارات الأجنبية:

حسب C.Michalet [2] فمن أجل الانتماء لمجموعة الدول الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية، التي تضم دول التي تستقطب جل الاستثمار الأجنبي المباشر يجب تحقيق كل الشروط الأساسية والتكميلية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتتمثل فيما يلي:

1- الشروط الأساسية لجذب الاستثمار:

تمثل هذه الشروط الظروف القبلية للاستثمار الواجب توفرها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حال عدم توفر انتظار قدوم المستثمرين وطنيين أم أجانب ويتمثل الشرط الأول:

توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، فتوفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي، ثم يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي، حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما.

2- الشروط المكملة لجذب الاستثمارات الأجنبية:

بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمارات يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة لـ IDE، ويمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي:

- حجم السوق ومعدل نموه: إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير –شرط أساسي- لكن يجب أن يكون السوق ديناميكيا.

---

[1] مجلس الوزراء المصري، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مطبوعات مركز المعلومات واتخاذ القرار، يوليو 2004، ص21.
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، 2008/2007، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص174، إعداد ساعد بوراوي.

[2] ناجي بن حسين "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، رئيس تحرير مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة الجمهورية الجزائرية، ص3.

- توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ فحاليا إن البحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل لا تحيل الإمكانية ثانوية في تحديد توجهات الاستثمار.

- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت) والمواصلات (البرية، الجوية، البحرية، السكك الحديدية) فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها[1].

- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما أن خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

3- أهمية جودة المؤسسات في تحسين مناخ الاستثمار:

إن نجاح البلدان في تحسين مناخ الاستثمار فيها يتطلب في المقام الأول:

تحسين جودة المؤسسات (Institutions) مما يعني تحقيق الحكم الجيد وذلك وفقا لعدة مبادئ من أهمها:

حماية حقوق الملكية وسيادة دولة القانون وسيطرة القطاع الخاص وتحرير المبادلات الخارجية، وذلك ما أطلق عليه الاقتصادي (J.William son 1990) المبادئ العامة لإجماع واشنطن (Consensus de washington) ولقد أكدت دراسات (D.Rodrick) على أن توفر هذه العوامل المرتبطة بوجود مؤسسات جيدة هي الأهم في تغيير معدلات النمو والاستثمار.

وقد جاءت إحدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2]، بأن نوعية المؤسسات (حماية حقوق الملكية ودولة القانون) هي المحدد الوحيد الذي له تأثير إيجابي وذا معنوية على الدخل نظرا لدورها المباشر وغير المباشر في:

- تحسين معدلات النمو، وذلك من خلال القيام بوظائفها المختلفة.
- من تشجيع للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي.

[1] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص3.

[2] نفسه، ص4.

- حل النزاعات الاجتماعية المحتملة.

ويعزز (Stiglitz.j) (الخبير السابق في البنك الدولي والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) هذه الدراسات، إذ يؤكد على أن تحقيق التنمية المطلوبة يتطلب توفر الموارد البشرية المؤهلة، هذه الموارد التي تتوقف بدورها على عناصر أخرى، مثل المحيط الاقتصادي الجيد ومستوى عمل مرضي للمؤسسات، وتطوير أنظمة التعليم وتحسينها، وضمان الحماية الصحية لمكافحة الفقر، ووضع نظام جيد لتحفيز الاستثمار الخاص.

لذلك نؤكد على أن مناخ الاستثمار الجيد لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل تحسين نوعية ممارسة الحكم وجودة عمل المؤسسات (institutions)، والمناخ الاستثماري الجيد هو عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر أو المكونات ذات الطبيعة المختلفة والنقص في أحد هذه المكونات لا يمكن تعويضه بتحسن مكون آخر، فتمكن بلد ما من تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي عن طريق تطبيق سياسة نقدية ومالية صارمة تكون عديمة الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار إذا كانت نوعية المؤسسات سيئة (تفشي الفساد وبيئة التقدير الشخصي) وعدم الاستقرار الأمني وعليه فمن الأجدر للدول التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار فيها أن تقوم بتشخيص جيد لكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على المناخ العام للاستثمار، ووضع إستراتيجية واضحة ومحددة لترقية الاستثمار، مستغلة في ذلك الفرص المتاحة لها في السوق الوطني أو العالمي.

المطلب الثالث: الاطار العام لمناخ الاستثمار الجيد:

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[1] والقواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية وتتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي واحترام دولة القانون، والتي تعتبر الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، ولكن تعتبر هذه العناصر غير كافية بل لابد من توفر عناصر أخرى تم استخلاصها من الممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء في OCDE ومن بلدان أخرى غير أعضاءه وتقوم هذه العناصر على 3 مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

1-ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار:

فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة لمناخ الاستثمار، مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار، لأن لها مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب، والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة.

2-أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين:

[1] OCDE, Initiative de l'OCDE pour un investissement au service du développement réunion du conseil de l'OCDE au niveau ministériel, 11 Avril 2006. P87.

لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.

3-ضرورة التقييم الدوري والمستثمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري:

أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المصنفة لكل المستثمرين (الأجانب أو الوطنيين) مهما كان وجههم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة) وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، أخذا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع.

ومن أجل الإحاطة بأهم العناصر التي يتم الحكم من خلالها على السياسة العمومية لتحسين المناخ الاستثماري، يقوم بعرض المعايير:

عناصر المناخ الاستثماري الجيد وآلياته البينية:[1]

1- سياسة الاستثمار:

تؤثر نوعية سياسة الاستثمار المتبعة مباشرة على قرارات كل المستثمرين، ولذلك يجب أن تتميز هذه السياسة بعدم التميز وحماية حقوق الملكية بهدف خلق مناخ استثماري جيد لصالح الجميع.

2- ترقية وتسهيل الاستثمار:

يمكن أن ينتج عن إجراءات ترقية الاستثمار أدوات فعالة لجذب الاستثمار شرط أن يكون هدفها تصحيح إخفاقات السوق، ويتم وضع هذه الإجراءات اعتمادا على المزايا المقارنة التي يمتلكها الدولة.

3- السياسة التجارية:

تهتم هذه السياسات بتنظيم المبادلات التجارية لأجل المساهمة في الحصول على نصيبين أكبر من الاستثمارات الأجنبية وتطوير الإمكانيات الخاصة باقتصاديات الحجم وبتسهيل الاندماج في السلسلة العالمية للنمو وهو ما يدفع من مردودية الاستثمارات.

[1] المصدر: من إعدادنا اعتمادا على ما ورد في تحرير اجتماع وزراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، راجع:
OCDE, Initiative de l'OCDE pour un investissement au service du développement réunion du conseil de l'OCDE au niveau ministériel, 11 Avril 2006. PP15 a 24.

4- سياسة تشجيع المنافسة:

تشجع سياسة المنافسة في تطوير عنصر التجديد والإبداع وتساهم في خلق الظروف الجيدة لدخول مستثمرين جدد، فوجود سياسة جيدة لحماية المنافسة تسمح بتحقق مزايا الاستثمار.

5- السياسة الجبائية:

لأجل القيم بوظائفها فإن كل الإيرادات الجبائية، ولكن مستوى الأعباء الضريبية تصميم السياسة الجبائية وكيفية تطبيقها بها الأثر المباشر على حجم التكاليف التي تتحملها الشركات. لذلك فإن وجود سياسة جبائية سليمة تسمح للحكومات بتحقيق أهدافها العمومية، مع المساهمة في خلق الظروف المشجعة للاستثمار.

6- إدارة الشركات:

يعتبر تحديد الإطار العام الذي يحدد المبادئ العامة لإدارة الشركات أم المعايير الأساسية المحددة لقرار الاستثمار لأنه يؤثر على درجة ثقة المستثمرين وعلى تكلفة رأس المال وعلى عمل الأسواق المالية وعلى تنمية موارد جديدة أكثر استدامة للتمويل.

7- تثمين الموارد البشرية:

إن تثمين الموارد البشرية يعتبر شرط أولي ضروري لأجل معرفة واستغلال الفرص الاستثمارية، فالاهتمام بتحسين المستوى التعليمي والصحي لأفراد المجتمع يساهم في رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وينعكس ذلك إيجابيا على مناخ الاستثمار.

8- تحسين نوعية الحكم:

نوعية ممارسة الحكم ونزاهة القطاع العام هما بعدان أساسيان من شأنهما التأثير على ثقة وقرارات المستثمرين وحتى إن لم يوجد نموذج وحيد لسلامة الحكم العمومي فإنه توجد معايير عامة مقبولة لمساعدة الحكومات للقيام الجيد بالمهام المسندة لها.

إن احترام المعايير السالفة الذكر من طرف السلطات العمومية يسمح بتأهيل المناخ الاستثماري وجعله في خدمة المستثمرين، فالقواعد والمعايير الجيدة للمناخ الاستثماري أصبحت جد متقاربة ومتماثلة بين مختلف الدول، نظرا للانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي تحكمه قوانين واحدة تتجه أكثر نحو توسيع مجال القطاع الخاص، وتحليل سياسات تقيد التجارة الخارجية والاستثمارات الدولية، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود خصوصيات محلية قد تجعل السياسات مختلفة بعض الشيء من دولة أخرى، ولعل الموازنة الجيدة بين المعايير العالمية والخصوصيات المحلية هو الذي يسمح بنجاح السياسات الخاصة بتطوير الاستثمار.

فالمناخ الاستثماري الجيد كما تعرضنا له خلال هذا المبحث هو عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر أو المكونات ذات الطبيعة المختلفة، والنقص في أحد هذه المكونات ؟؟؟ لا يمكن تعويضه بتحسين مكون آخر، فيمكن بلد ما من تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي عن طريق تطبيق سياسة نقدية، مالية صارمة تكون عديمة الأهمية، في تحسين مناخ الاستثمار إذا كانت نوعية المؤسسات سيئة (تفشي الفساد وبيئة التقدير الشخصي) وعدم الاستقرار الأمني، وعليه فمن الأجدر للدول التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار بها أن تقوم بتشخيص جيد لكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على المناخ العام للاستثمار، ووضع إستراتيجية واضحة ومحددة لترقية الاستثمار مستغلة في ذلك الفرص المتاحة لها في السوق الوطني أو العالمي.

خلاصة الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي لهذه الدراسة، حيث افتتحنا المبحث الأول بتعريف مفهوم مناخ الاستثمار الذي يغير من المفاهيم المهمة التي ينبغي تحديدها في مثل هذه الدراسة.

ثم ذكرنا عناصره وأهميته.

واهتم المبحث الثاني بمناخ الاستثمار في ظل التنافسية وبالنظر إلى أهمية المناخ الاستثماري في جلب الاستثمارات الأجنبية فقد خصصنا من هذا الفصل إلى التعريف به (مناخ الاستثمار) وعناصره ومؤشرات قياسه، وعرضنا مختصرا على مداول كل مؤشر ومدة أهميته في تحديد مستوى جودة بيئة الأعمال لأي بلد انطلاقا مما سبق يمكن القول أن هناك حد أدنى من الشروط الواجب توفرها لدخول الاستثمارات إلى أي بلد، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف.

تكمن أهمية مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال، في الاقتصاديات الوطنية إلى كونه المسؤول عن معدل تراكم رأس المال ومن ثم فهو يلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وعلى ذلك، فإن الاقتصاديات التي تصبو لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الأجل الطويل لابد لها من طرح مستويات مرتفعة من الاستثمارات في جسر الاقتصاد الوطني، والتي لا يمكن بلوغها إلا من خلال الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وعند تطرقنا لشروط تحقيق النمو وجدنا أن الاستثمار ليس هو العامل الوحيد والمؤثر على النمو، بل هناك مجموعة عوامل أخرى أكثر أهمية في التأثير على الاستثمار والنمو في آن واحد منها درجة تأثيرها على مناخ الاستثمار، لذلك يمكننا التأكيد في نهاية هذا الفصل على ضرورة ارتكاز السياسات الاقتصادية في بلدان النامية بما فيها بلدان المغرب العربي على تحسين مناخ الاستثمار، ويتم ذلك من خلال وضع إستراتيجية شاملة، وخلق الظروف الملائمة لتحقيق النمو، ويتطلب تشخيص مناخ الاستثمار لمعرفة نقاط القوة والضعف قصد استغلال نقاط القوة وتعزيزها ومحاولة تقليص نقاط الضعف والحد منها وهذا ما حاولنا إسقاطه على واقع اقتصاد المغرب العربي.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار فى بلدان المغرب العربى

الجزائر، تونس ، المغرب

تمهيد

سعت دول المغرب العربي من خلال قوانين الاستثمار والتشريعات المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار إلى جذب واستقدام الاستثمارات الأجنبية بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها.

وتعتبر المؤشرات الاقتصادية الأهم في تقييم هذه العوامل باعتبار أن القائمين على هذه المؤشرات يحضون بثقة المستثمرين.

وفي هذا الفصل سنحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- هل استطاعت دول المغرب العربي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بما يتلاءم مع واقعها الاستثماري الأجنبي؟
- ما هي المعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي؟
- ما هي مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في البلدان المغرب العربي؟

للإجابة على هذه التساؤلات، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في بلدان المغرب العربي

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي في بلدان المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب.

المبحث الاول: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في بلدان المغرب العربي

المطلب الأول: المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار في بلدان المغرب العربي

تباين أوضاع بلدان المغرب العربي فيها بينها، وعلى الرغم من هذا التباين فإنها تمتلك سمات مشتركة تجعلها من أقل المناطق جاذبية للاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يتأثر بمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في البلد المستقبل للاستثمار، ويمكن تعريف المناخ الاستثماري على أنه مجمل الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، والتي تؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي وتقنعه بالتوجه إلى بلد دون آخر[1].

وقد دأبت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على تبيان مجموعة من المؤشرات البيئة الاستثمارية في بلدان المغرب العربي وهي كما يلي:

1. التطورات السياسية والعمل العربي المشترك:

صورة الوطن العربي لدى بلدان العالم مرتبطة بالصراع العربي، في حين تحسنت الأوضاع الأمنية في الجزائر والتي عرفت موجة من الاضطرابات الأمنية والسياسية منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي.

أما فيما يتعلق بالعمل العربي المشترك فقد عملت بلدان المغرب العربي على اتخاذ خطوات واسعة لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بينها، فوقعت العديد من الاتفاقيات في مجال الاستثمار وحماية رأس المال، وتنظيم العمل وحرية انتقال الأفراد والسلع بين البلدان العربية، وتم إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار بين البلدان المتعاقدة، وتقوم المؤسسة بإصدار تقارير ونشرات دورية عن أوضاع الاستثمار في بلدان المغرب العربي بالإضافة إلى تقرير سنوي عن مناخ الاستثمار في بلدان المغرب العربي وآخر خطوات العمل العربي المشترك كانت في عام (2005) عندما دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ مع إزالة الرسوم الجمركية بنسبة (100%) والتحرير الكامل للسلع ذات المنشأ العربي[2].

[1] عبد الرزاق حمد الجبوري "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص164.
[2] عبد الرازق حمد الجبوري، المرجع نفسه، ص ص 167-168.

2. المؤشرات الاقتصادية:

تتناول هذه الفقرة أربعة مؤشرات اقتصادية هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، يستند إلى المؤشرات الثلاثة الأخيرة في تقويم المناخ الاستثماري في البلدان العربية منها بلدان المغرب العربي عن طريق المؤشر المركب، والمؤشرات هي:

أ. مؤشر النمو الاقتصادي:

يمارس القطاع النفطي دور كبير في الحياة الاقتصادية لبعض البلدان العربية منها بلدان المغرب العربي، كونه الممول الرئيسي للأنشطة المختلفة، والعوائد المتحققة منه تساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي التأثير في معدلات نموه، بينما يعتمد البعض الآخر على القطاع الزراعي وبعض الصناعات التي تنتج سلع شبه مصنعة[1].

ومن ذلك يتضح أن الاقتصاد العربي اقتصاد غير متنوع شديد التأثر بالتقلبات الدولية ويمكن ملاحظة تطور معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المغرب العربي من خلال الجدول (02).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بلدان المغرب العربي للمدة: 2000-2005 (%)

السنة / البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تونس	4.7	5.2	1.7	5.5	6	4.2
الجزائر	2.4	3	4.1	6.3	5.2	5.3
المغرب	0.9	6.5	3.2	5.5	5.8	3.9

المصدر: عبد الرازق حمد الجبوري، المرجع السابق، ص166.

[1] عبد الرازق حمد الجبوري، المرجع نفسه، ص ص 167-168.

من خلال الجدول (02): يتضح أن النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي لم يتصف بالانتظام بل بالتذبذب الحاد طيلة مدة الدراسة، حيث سجل عام (2001) معدلات نمو مقبولة في عدد من بلدان المغرب العربي فقد بلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج الإجمالي توفرت عنه بيانات حوالي (3.9%) مقابل (4.2%) في عام (2000) مسجلا بذلك انخفاضا بلغ (0.3%)، واستمرت بعد ذلك معدلات النمو بالتذبذب ليبلغ متوسط معدل النمو عام (2005) حوالي (5.2%) مسجلا تراجعا عن المعدل المسجل في عام (2004) والبالغ (5.5%)، وقد اقترن انخفاض معدل النمو بانخفاض معدل النمو بانخفاض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط لبلدان المغرب العربي.

أثناء العام (2005) سجلت معدلات نمو تجاوزت في الجزائر (5.3%) الأمر الذي يعكس الجهود المبذولة من قبل بلدان المغرب العربي في السفرات الأخيرة لتنويع قائمة الإنتاج، والتطور الإيجابي لجهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي بادرت بلدان المغرب العربي إلى تطبيقها بهدف الحفاظ عل توازن الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي واعتماد آليات السوق لدفع القدرة التنافسية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي قابلة للاستمرار.

من جهة أخرى يلاحظ أن معدل النمو الحقيقي قد ارتفع في الجزائر، تونس، المغرب خلال عام (2005) مقارنة مع عام (2004)، فقد بلغ معدل النمو (3.9%) في المغرب مقارنة مع (5.8%) في العام (2004) وذلك لتأثر الأداء الاقتصادي يتراجع النمو في القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به، وارتفاع تكلفة استيراد النقط.

ب. مؤشر السياسة المالية (التوازن الداخلي):

يقصد بالتوازن الداخلي الفائض أو العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي والإجمالي، ويشير العجز في الميزانية العامة إلى زيادة الاتفاق بما في ذلك الإقراض الحكومي على الإيرادات الحكومية والمنح، الذي تغطيه الحكومة بالالتزام بالسداد (الدين) أو السحب من أموالها السائلة أو كليهما، أما الفائض فيها فيشير إلى زيادة منفصلات الحكومة من الإيرادات والمنح على الاتفاق الحكومي بما فيه الإقراض[1].

[1] كريم مهدي الحساوي،مرجع سابق، ص191.

وما يهمنا هنا هو عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تسعى جميع الحكومات إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يأخذ على أنه مؤشر لاستقرار الاقتصادي في البلد، ويمكن حساب هذا المؤشر عن طريق إعطاء درجات لكل نقطة حسب التغير في المؤشر، وهي طريقة معتمدة من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وعلى النحو الآتي:

- ✓ انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة: 3.
- ✓ انخفاض العجز بنقطتين مئوية ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط مئوية ونصف: 2.
- ✓ انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين مئوية ونصف نقطة: 1.
- ✓ انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة: صفر.
- ✓ ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية واحدة إلى أقل من خمسة نقاط: -1.
- ✓ ارتفاع العجز من خمسة نقاط مئوية إلى أقل من عشرة نقاط: -2.
- ✓ ارتفاع العجز بأكثر من عشرة نقاط مئوية: -3.

ويمكن ملاحظة التطورات في نسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجدول الآتي:

جدول (03): مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للمدة: 2000-2005 (بالنسبة المئوية)

البلد / السنة	تونس	الجزائر	المغرب
2000	2.3	1.3	4.4
2001	2.4	0.6	3.1
2002	1.97	0.1	1.69
2003	2.5	0.4	1.27
2004	2.3	6.9	4.6
2005	3.1	14.2	5.7
2001-2000 (التغير %)	0.1	0.7-	1.3-
2002-2001 (التغير %)	1.2	13.5-	5.2-
2003-2002 (التغير %)	0.53	0.5	0.42-
2004-2003 (التغير %)	0.7-	6.9-	7.5
2005-2004 (التغير %)	0.8	14.2-	1.1

المصدر:عبد الرازق حمدي، مرجع سابق، ص ص170-171.

يلاحظ من الجدول (03): أن مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجل عام (2005) انخفاضا في بعض بلدان العربية مقارنة مع (2004).

حافظت الجزائر على تسجيل نسبة فائض في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، وشهدت الجزائر ارتفاعا في نسبة الفائض، من (6.9% إلى 14.2%).

ومن جهة أخرى تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلدان عربية نتيجة افتقار السياسات المادية فيها إلى المرونة الكافية نظرا لاعتمادها الكبير والمستمر على مصادر محدودة وتقليدية للحصول على الإيرادات، وهذا ما يجعلها عرضة للتقلبات بصورة كبيرة نتيجة للصدمات التي قد تتعرض لها هذه المصادر، فعلى الرغم من الإصلاحات الواسعة التي أدخلت على أنظمتها الضريبة فإن الإيرادات الضريبية لم تحقق بعد النمو المرجو منها، حيث ارتفع العجز في المغرب بحوالي (1.1) نقطة مئوية وبأقل من نقطة مئوية في كل من تونس.

ج. مؤشر سياسة التوازن الخارجي:

يتمثل هذا المؤشر في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والذي يتضمن تدفق جميع السلع والخدمات بين الدولة والعالم الخارجي، وبذلك يشمل الصادرات والإستيرادات من السلع (تجارة السلع) والصادرات والاستيرادات من الخدمات (تجارة الخدمات)[1].

والمقياس الذي نحتاجه هنا هو نسبة العجز أو الفائض في ميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها في الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن حساب مؤشر العجز الخارجي عن طريق التغير في المؤشر على أساس إعطاء درجات لهذه التغيرات، وعلى النحو الآتي:

- ✓ انخفاض العجز بأكثر من أربع نقاط مئوية: 3.

[1] كريم مهدي الحسناوي، مصدر سابق، ص191.

- ✓ انخفاض العجز بنقطتين إلى أقل من أربع نقاط: 2.
- ✓ انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين: 1.
- ✓ انخفاض العجز بأقل من نقطة واحدة إلى ارتفاع بنقطتين: صفر.
- ✓ ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمسة نقاط: -1.
- ✓ ارتفاع العجز من خمسة نقاط مئوية إلى أقل من عشر نقاط مئوية: -2.
- ✓ ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط: -3.

ويمكن ملاحظة التطورات في نسبة عجز أو فائض ميزان الحساب الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجدول الآتي:

جدول (04): مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للمدة: 2000-2005 (بالنسبة المئوية)

البلد / السنة	تونس	الجزائر	المغرب
2000	17.3	4.2	1.4
2001	11.7	4.3	3
2002	12.9	3.6	4.1
2003	15.7	3	2.9
2004	13.10	1.95	2
2005	21.30	1.95	0.90
2001-2000 (التغير %)	11.7-	1	4.4-
2002-2001 (التغير %)	12.9-	0.7-	4.1-
2003-2002 (التغير %)	15.7-	0.6-	2.9-
2004-2003 (التغير %)	13.7	1.05-	2-
2005-2004 (التغير %)	21.30-	0	1.10-

المصدر: الدكتور عبد الرزاق حمد الجبوري "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2014، ص174.

يلاحظ من الجدول (04): أن مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجل في عام (2005) انخفاضا في ثلاثة بلدان عربية مقارنة مع عام (2004) وذلك لحدوث تحسن في عجز موازين الخدمات والدخل والتحويلات، بالإضافة إلى تعزيز أوضاع الحسابات الخارجية الجارية للبلدان المغرب العربي، فقد تمكنت الجزائر من الاستمرار في تحقيق فائض في الحساب الجاري وذلك لزيادة صادراتها النفطية وارتفاع أسعاره العالمية، مع تنفيذ إصلاحات في السياسات التجارية وسياسات أسعار الصرف فقد ارتفعت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي بحوالي في الجزائر (8.2) نقطة مئوية، بينما انخفضت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بحوالي (1.1) نقطة مئوية نتيجة لانخفاض صافي تحويلات العاملين في الخارج المتجهة إليها.

وسجل عجز الحساب الجاري ارتفاعا وذلك لارتفاع تكلفة النفط المستورد من جهة وزيادة الواردات من السلع والخدمات المرتبطة بالتنقيب والممولة باستثمارات خارجية في حين حافظت تونس على النسبة نفسها التي حققتها في عام (2004) من العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

د. مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم):

اتصفت معدلات التضخم في بلدان المغرب العربي بالاتجاه التنازلي، وذلك لإتباع سياسة أسعار الصرف الثابتة، وما ينتج من ذلك توقعات بانخفاض مستويات التضخم وبالتالي استقرار الأسعار، بالمقابل فإن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى إفساد المناخ الاستثماري عن طريق انخفاض الثقة بالعملة الوطنية، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات في سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح، ويمكن حساب مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) عن طريق إعطاء درجات للتغير فيه، وكالآتي:

- ✓ انخفاض معدل التضخم بأكثر من (25) نقطة مئوية: 3.
- ✓ انخفاض معدل التضخم من (5) نقاط مئوية إلى أقل من (25) نقطة مئوية: 2.
- ✓ انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من (5) نقاط مئوية: 1.
- ✓ انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأكثر من (7) نقاط: صفر

ويمكن ملاحظة التطورات في مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) في الجدول الآتي:

جدول (05):جدول معدل السياسة النقدية لكل من الجزائر تونس والمغرب

البلد / السنة	تونس	الجزائر	المغرب
2000	2.9	0.3	1.9
2001	1.9	3.3	1.9
2002	2.8	1.4	2.8
2003	2.6	1.8	1.5
2004	3.6	3.6	1.5
2005	2	1.6	1
2001-2000 (التغير %)	1-	3	0
2002-2001 (التغير %)	0.9	1.9-	0.9
2003-2002 (التغير %)	0.2-	0.4	1.3-
2004-2003 (التغير %)	1	1.8	0
2005-2004 (التغير %)	1.6-	2-	0.5-

المصدر: الدكتور عبد الرزاق حمد الجبوري "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"،2014، عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ص178-179.

يتضح من الجدول (05): أن بلدان المغرب العربي التي توفرت منها بيانات عن التضخم في عام (2001) سجلت معدلات لم يتجاوز (8%) وسجل معدل التضخم انخفاضا بحوالي نقطة مئوية واحدة في تونس.

وكان هذا الانخفاض نتيجة لاستمرار بلدان المغرب العربي في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان الاستقرار في مستويات الأسعار والحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع

حركة النشاط الاقتصادي، والعمل على توفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف القطاعات الاقتصادية[1].

من جهة أخرى ارتفع معدل التضخم إذ ارتفع في الجزائر بحوالي (3) نقطة مئوية واستمرت بعد ذلك معدلات التضخم بالتذبذب مدة الدراسة، وكان من نتائج استمرار بلدان المغرب العربي في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي وإتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار إن اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض تتراوح ما بين (0.1) نقطة مئوية و (3.8) نقطة مئوية في المغرب، تونس، الجزائر.

هـ. المؤشر المركب:

إن محاولة قياس الأداء الاقتصادي لبلدان المغرب العربي وتوصيف مناخها الاستثماري، يعتمد على استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في بلدان المغرب العربي.

ويعتمد هذا المؤشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية السابقة (التوازن الداخلي، التوازن الخارجي، معدل التضخم) ويستخدم معدل النمو الاقتصادي لأغراض المقارنة والبيئة الاقتصادية المستقرة والجاذبة للاستثمار هي التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات وتدني معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف للعملة الوطنية، وبنية سياسة ومؤسسة مستقرة، وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

فإذا كانت درجة المؤشر أقل من الواحد فهذا يعني عدم تحسين المناخ الاستثماري وإذا كانت تتراوح بين (1-2) درجة فإن هناك تحسن في المناخ، أما إذا كانت من (2) درجة فما فوق فإن هناك تحسن كبير في المناخ الاستثماري، ويتم احتساب المؤشر المركب كمتوسط المتوسطات للمؤشرات الثلاثة وفق المعادلة التالية:

[1] عبد الرزاق حمد الجبوري "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، 2014، عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ص180 ص181 ص182.

(متوسط مؤشر سياسة التوازن الداخلي+ متوسط مؤشر سياسة التوازن الخارجي+ متوسط مؤشر السياسة النقدية) تقسيم ثلاثة.[1]

ويتم الحكم بعدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار لكون قيمة المؤشر المركب أقل من (1) درجة، وهكذا بالنسبة لبقية السنوات.

وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدول (05).

تطور المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في البلدان العربية للمدة: (2000-2005).

السنة	2001-2000						2002-2001						2003-2002					
البلد	د*	خ**	ن***	ج*	ق**	ت***	د*	خ**	ن***	ج*	ق**	ت***	د*	خ**	ن***	ج*	ق**	ت***
تونس	0	1	0	1	0.333	ع	-2	0	0	-2	-0.66	ع	0	0	0	0	0	ع
الجزائر	0	0	3	3	1	و	3	3	0	6	2	ك	0	3	0	3	1	و
المغرب	1	0	3	4	1.333	و	3	3	0	6	2	و	0	2	1	3	1	و

المصدر: عبد الرازق حمد الجبوري،مرجع سابق، ص184.

السنة	2004-2003						2005-2004					
البلد	د*	خ**	ن***	ج*	ق**	ت***	د*	خ**	ن***	ج*	ق**	ت***
تونس	0	1	0	1	0.333	ع	0	0	1	1	0.333	ع
الجزائر	3	3	0	6	2	ك	3	3	1	7	2.333	ك
المغرب	-2	2	0	0	0	ع	-1	1	0	0	0	ع

المصدر:تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول (02-03-04).

[1] عبد الرازق حمد الجبوري، نفس المرجع السابق، ص184-185.

د*: مؤشر سياسة التوازن الداخلي. ج*: مجموع المؤشرات.

خ**: مؤشر سياسة التوازن الخارجي. ق**: قيمة المؤشر المركب.

ن***: مؤشر السياسة النقدية. ت***: قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار.

تشير (و) إلى وجود تحسن.

تشير (ك) إلى وجود تحسن كبير.

تشير (ع) إلى عدم وجود تحسن.

المطلب الثاني: وضع البلدان العربية في مؤشري الأداء والإمكانات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على رصد مؤشرين مهمين لمقارنة أداء وإمكانات كل بلد في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، يأخذان بنظر الاعتبار التباين بين البلدان، ليس فقط من جانب الناتج المحلي الإجمالي وحسب، بل يأخذ لقيمة العوامل المؤثرة في إقبال المستثمرين الأجانب، كالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفر البنى التحتية المادية والتشريعية ووفرة الموارد البشرية والطبيعية وتنافسية الأسواق المحلية والإقليمية، وفيما يأتي عرض لهذين المؤشرين:

1. مؤشر أداء البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقيس هذا المؤشر حصة البلد من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل عالميا إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، وتحسين معدل ثلاث سنوات عادة للحد من تأثير العوامل الموسمية[1]، فالبلد الذي يصل مؤشره إلى الواحد الصحيح هو بلد ناجح في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتناسب والحجم النسبي لاقتصاده، أما البلد الذي يزيد مؤشره عن الواحد الصحيح، فهو البلد الذي يمكن من استقطاب استثمار أجنبي مباشر يفوق المتوقع له بالنسبة لحجم اقتصاده، ويكون السبب وراء هذا التوقف هو التحسين في المناخ الاستثماري والنظم والقوانين

[1] عبد الرازق حمد الجبوري، مرجع سابق، ص187-188.

المشجعة، والأداء المميز على مستوى الاقتصاد الكلي، والتطور في مجال البحث والتطوير، أما البلد الذي ينخفض فيه المؤشر عن الواحد الصحيح فهو يعاني من عدم الاستقرار وتخلف البيئة الاستثمارية وعدم وجود بنية تحتية وبشرية ملائمة[1].

والجدول (06) يوضح ترتيب البلدان العربية بحسب مؤشر أداء البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول (06): تطور ترتيب البلدان العربية في مؤشر الأداء للمدة: (1995-2004)

يعرض الجدول (06) ترتيب البلدان العربية بحسب مؤشرات الأداء يلاحظ تطور ترتيب البلدان للمدتين (1995-1997) و(2001-2003):

البلد / السنة	1995-1997	1997-1999	1999-2001	2000-2003	2001-2003	2002-2004
المغرب	69	76	58	62	32	65
تونس	72	75	75	60	58	67
الجزائر	120	112	102	94	91	95

المصدر:عبد الرازق حمد الجبوري، مرجع سابق، ص188.

حيث نجد أن بلدان المغرب العربي تحسن موقعها في المؤشر أثناء المدة شملت المغرب وتونس والجزائر وهذا التحسن هو نتيجة للسياسات الضريبية السخية اتجاه أرباح الاستثمار، وانفتاح اقتصادياتها على العالم الخارجي، والتوسع المستمر في نشاط الخصخصة والاندماجات بالإضافة إلى تقلبات الناتج المحلي بالنسبة للناتج العالمي.

وحلت المغرب وتونس في مقدمة البلدان العربية في مؤشر أداء البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما في المدة (2002-2004) تراجع ترتيب المغرب وتونس والجزائر على ترتيبها في مؤشر الأداء.[2]

[2] عبد الرازق حمد الجبوري، مرجع سابق، ص190.

2. مؤشر إمكانات البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقيس هذا المؤشر قدرة البلد المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق ثلاثة عشر مكونا تشتمل على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير لناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان، التصنيف السيادي للبلد، نسبة البلد من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات البلد من الخدمات للعالم، ونسبة البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

ويمكن معرفة إمكانيات بلدان المغرب العربي فيجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق ملاحظة الجدول (23):

جدول (07): تطور ترتيب بلدان المغرب العربي في مؤشر الأداء للمدة: (1995-2003)

السنة / البلد	1995-1997	1997-1999	1999-2001	2000-2002	2001-2003
المغرب	74	73	74	71	67
تونس	87	88	79	75	71
الجزائر	96	86	96	93	87

المصدر: الدكتور عبد الرزاق حمد الجبوري "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"،2014، عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ص191.

نلاحظ من الجدول (07): أن بلدان المغرب العربي تحسن موقعه في مؤشر الإمكانات خلال الفترة (2000-2002) بالمقارنة مع أدائها أثناء المدة (1995-1997) وتشتمل على المغرب، تونس، الجزائر.

أما في المدة (2001-2003) وهي أحدث مدة توفرت عنها بيانات فقد تحسن موقع الجزائر وتونس والمغرب.

وبناء على تقاطع مؤشر أداء وإمكانات البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفت الإنكتاد لبلدان المغربية إلى مجموعات يوضحها الجدول (24).

جدول (08): تطور ترتيب بلدان المغرب العربي بناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة: (1993-2004)

السنة / المجموعة	1993-1995	1999-2001	2000-2002	2001-2003	2002-2004
مجموعة البلدان السباقة أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة	-	-	-	تونس	-
أداء منخفض وإمكانات مرتفعة	-	-	-	-	تونس الجزائر
أداء مرتفع وإمكانات منخفضة	المغرب تونس	المغرب	تونس المغرب	المغرب	المغرب
أداء منخفض وإمكانات منخفضة	الجزائر	الجزائر تونس	الجزائر	الجزائر	-

المصدر:عبد الرازق حمد الجبوري، نفس المرجع السابق، ص193.

وبمقارنة مصفوفة الأنكتاد لمؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (1993-1995) مع المدة (2000-2002) يتبين الآتي:

حافظت كل من تونس والمغرب (في مجموعة البلدان أعلى من إمكاناتها) أما مصفوفة الأنكتاد لمؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2001-2003) مع المدة (2002-2004) يتبين الآتي:

أ. تحسن وضع الجزائر (انتقلت من مجموعة البلدان ذات الأداء المنخفض إلى مجموعة البلدان دون إمكاناتها).

ب. حافظت المغرب على موقعها في المصفوفة (في مجموعة البلدان أعلى من إمكاناتها).

ج. تراجع تونس (انتقلت من مجموعة البلدان السباقة إلى مجموعة البلدان دون إمكاناتها).

مما سبق نلاحظ أن الصورة العامة لأداء البلدان المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية غير جيدة، وهذا ما يتطلب تحرك جدي من قبل بلدان المغرب العربي نحو الإصلاح الحقيقي في جميع المجالات، مع التأكد على حتمية الإصلاح السياسي لأنه أساس كل الإصلاح، ويتضمن الإصلاح منح الحوافز لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مثل سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي وإنشاء هيكل ضريبي يشجع الاستثمار الأجنبي ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز الإضافي إلى أهمية قيام الاستثمارات الحكومية في البنى الأساسية.[1]

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي في بلدان المغرب العربي

المطلب الاول:معوقات الاستثمار في الجزائر

علي الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائرمن اجل تحسين بيئة الاستثمار،وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف الي جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية ،الا ان الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والاقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار ،يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الاجنبية اليها.

ويمكن اجمالا تصنيف تلك المعوقات الي ثلاث مجموعات رئيسية:

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الاعمال 2007 ،موقع الكتروني،www.work bank oregldoing bussiress، بتاريخ 2016/03/12 على الساعة 10:00.

1المعوقات الادارية والتنظيمية.

- يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل ادارية وتنظيمية اهمها:
- عدم وضوح احكام بعض النصوص القانونية وتطبيقها بصفة انتقائية ومتباينة من جهة ادارية الي اخري.
- غياب هيئة وطنية مكلفة بادارة ومتابعة وتنظيم الاستثمارات الاجنبية فقط.
- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية ،وتعدد الجهات الوصية.

تعقد وطول الاجراءات والوثائق المطلوبة لانشاء المشروع ،حيث ان عملية تاسيس مؤسسة تتطلب المرور ب 14اجراءات تستغرق 24يوما وتكلف 21.5 من دخل الفرد مقارنة بتونس والتي لا تتعدي 10اجراءات تستغرق 11يوما ولا تكلف سوي 93 من دخل الفرد

- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الاساسية للمستثميرين في مواقع الاستثمار ،حيث اشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي اجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية الي عدم توفر خدمات الماء ،الغاز،والكهرباء،وخطوط الهاتف،وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار
- نقل النظام الضريبي وشبه الضريبي،من حيث تعقد الاجرءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق،وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر علي بيئة الاستثمار ،وقد عبر المستجوبون في دراسة اعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر ان مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18عاملا مقيدا او معيقا للاستثمار[1].
- بطىء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة اكثر من 387 يوما مقارنة مع 7ايام في تونس 2.وقد ذكر 69% من رؤساء المؤسسات في الدراسة التي اعدها البنك الدولي اي هذه المشكلة وذكرهؤلاء ان المدة التي يخصصونها لتسوية هذه القضايا تصل الي 13.6 اسبوع في السنة[2].

[1] World bank, pilot algeren investement climat assement ;dune;2003;

[2]CNUCED.Examen de la politique de l'investissemnt, cit,p40

2. مشكلة العقار الصناعي :

- يمثل العقار الصناعي احد اهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر ،وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل ،ويتجلي هذا من خلال العناصر التالية:
- صعوبة الحصول علي قطعة ارض مهنية لمزاولة نشاط استثماري .
- تعقد وتعدد الاجراءات الادارية والقضائية .
- الارتفاع الفاحش في اسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة .
- عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الاساسية ،نظرا لكونها اقيمت لاهداف سياسية واجتماعية ،وليس لاهداف اقتصادية نظرا لغياب الاستشارات المتخصصة في الميدان.
- بقاء العديد من الاوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية عقود الملكية .

ومن جهة اخرى ،اظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسالة العقار في الجزائر الى وجود عدد كبير من الاراضي غير المستغلة ،حيث يوجد حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة ،وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة الى ان حجم العقار الصناعي المتاح بقدر ب 180مليون م^2 ،بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80مليون م^2 ولهذا يبين ان الازمة ليس في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الاراضي.

وقد قامت السلطات الجزائرية باجراء تعديلات في المنظومة التشريعية لترقية الاستثمار تهدف الى منح المستثمرين تسهيلات اكبر منها .

الامر رقم 11/06 المؤرخ في 30اوت 2006 والذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الاراضي التابعة للاملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية ،والذي يمكن المجلس الوطني للاستثمار من منح ارض المشروع بالتراضي وبتخفيضات علي سعر التنازل [1]

انشاء اللجنة الوطنية المختصة في منازعات الاستثمار ،بموجب المرسوم التشريعي رقم 357/6 المؤرخ في 9 اكتوبر 2006.

[1] انظر المادة من الامر رقم:06/11 المؤرخ في 30 أوت 2006، الجديدة الرسمية عدد 64.

3. مشكلة التمويل:

تعتبر العوائق المالية من اهم المشكلات التي تعاني منها المؤسسات القائمة والمشروعات الجديدة وقد اظهرت عمليات سبر الاراء التي تمت مع رؤساء المؤسسات بان المؤسسات الحديثة النشاة لها صعوبات اكبر للحصول علي القروض مقارنة بالمؤسسات القديمة [1]

وتتلخص القيود التي تعيق تاصيل القطاع البنكي فيما يلي :

نقص الكفاءة المهنية لدى البنكين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر .

- رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطىء انظمة المدفوعات.
- طول المدة التى تاخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها ،وقد تكون الاجابة بالرفض في كثير من الحالات .
- شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها ،والتي عادة ما تكون في شكل رهن رسمي لعقارات مبنية او غير مبنية.

ونشير هنا الى ان الاراضي والعقارات التي بينت عليها مشروعات الاستثمار والمستفيدة من حق الامتياز غير المالكة لعقود الملكية، اصبحت صالحة لتكوين الرهون الرسمية لضمان القروض المقدمة من البنوك ،وذلك بموجب الامر رقم 11/06 المؤرخ في 30 اوت 2006 المذكور اعلاه.

4/مشكلة الفساد :

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار ،كما تؤدي الى تسوية صورة البلد وابطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام .وعادة ما ينتشر الفساد بسبب تفش البروقراطية وغياب المساءلة ،لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تجمعهم من المتابعات.

وتصنف الجزائر ضمن اكثر البلدان الافريقية فسادا،حيث جاءت في المرتبة التاسعة من 21 بلد افريقيا ،[2]كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدي الاقتصادي العالمي 2007.

[1] Wore banke ; pilot algeria investemen climat.assessment ; op ;cit p 13.

[2] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العربية 2007، لائحة ترتيب الدول العربية ص 12.

وقد اشارت الدراسة التي اجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر الي ان 34.3٪ من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 من رقم اعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم و الاستفادة من بعض المزايا والخدمات.

بالاضافة الى المعوقات المذكورة السابقة ،يعاني محيط الاعمال في الجزائر من معوقات اخرى يمكن تلخيصها فيما يلي :

تفشى ظاهرة القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة ،ويبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمى 34.1 من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000.1999 وذلك حسب تقديرات البنك الدولي .

عدم كفاءة اجراءات الترويج للفرص الاستثمارية .

تاخر مسار الخوصصة ,حيثلم يعلن عن القائمة الاولي للمؤسسات القابلة للخوصصة الا في جوان 1998.اضافة الى عدم الشفافية والوضوح ,والتضارب في بعض الاحيان بسبب تداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة ,والمجلس الوطني لمساهمات الدولة,والشركات القابضة.

عدم ارتباط خريجي الجامعات والبحوث العلمية المنجزة في مخابر البحث مع احتياجات المؤسسات الوطنية ,كما ان الجامعات لا تكون المتخصصين ,وتخرج اصحاب شهادات بعيدين عن الواقع العملي .

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار في المغرب

يعاني مناخ الاستثمار في المغرب من مجموعة من المعوقات من اهمها :

1- مشكل العقار وملكية الاراضي:

حسب التحقيق الذي اجرته منظمة الامم المتحدة للتجارة التنمية (الاونكتاد) حول سياسات الاستثمار في المغرب في جانفي 2007 , يعتبر مشكل العقار من اثقل المعوقات التي يعاني منها المستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء , وتتركز المشاكل الرئيسية فما يلي:

- تعدد القوانين المنظمة للملكية العقارية للاراضي
- صعوبة تحديد المالك الحقيقي للعقار

- الارتفاع الباهض في تكلفة اقتناء بعض الاعوعية العقارية الجاهزة للاستغلال نتيجة لعمليات المضاربة والسمسرة , وهو مايؤثر في ارتفاع تكلفة المشروع الاستثماري ,
- قلة توفر الاراضي في الاماكن المهيئة

2-مشكل النظام القضائي :

يتميز النظام القضائي في المغرب حسب التحقيق الذي اجرته الاونكتاد بما يلي:

- البطئ الشديد في التنفيذ حيث يتطلب اتخاذ العقود 615 يوما مقارنة ب 397 يوما في الجزائر و481 يوما في تونس .
- الفساد والرشوة على مستوى الخبراء القضائين بصفة خاصة
- لا يفرق القضاء المغربي بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي

3-تركز انشطة الشركات الدولية في قطاعات محدودة من الاقتصاد المغربي

فبخلاف قطاع السياحة والمنسوجات تعتبر القطاعات الاقتصادية الاخرى اقل جذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة

4 مشكل التشريع في علاقات العمل :

حيث يعاني من الضبابية في بعض الاحكام , ولا سيما ماجاء في قانون العمل لسنة 2003 , كما لايؤطر هذا القانون الحق في الاضراب .

5- ضعف الموارد المالية والبشرية المتاحة لمديرية الاستثمارات مقارنة بباقي المديريات المتشابهة لها، حيث تتلقى وكالة ترقية الاستثمار في الجزائر خمسة ملايين دولار وتتلقى وكالة الاستثمار الخارجي في تونس ثلاثة ملايين دولار[1] .

[1]Merome alya invertissement direct etranger et croissqnce economiqu;le cas de la tunisie "(université de bordeaux; Centre de l'economiede development;mars 2o04),p.18

6 ارتفاع تكاليف التمويل :

حيث اوضحت دراسة اجراها البنك الدولي تحت عنوان " تقيم مناخ الاستثمار في المغرب " من خلال بحث ميداني شمل 857 شركة مغربية , صرفت 80% من الشركات التي تناولتها الدراسة بانها تعتبر مشكل الولوج الى القروض عائقا اساسيا بالرغم من ان 47% منها حاصل على قروض مصرفية , وقد فسر مستشار البنك الدولي هذا التناقض بترسبات ثقافية , وبتعقد مسالة الضمانات التي تصل احيانا الى 250% من قيمة القرض المصرفي , ويوصف مستوى الضمانات بانه الاكبر ارتفاعا في دول المغرب العربي , وهو مايعكس ترتيب المغرب في المرتبة 147, 175 في المؤشر الفرعي " الحصول على الائتمان ' او صادر في قاعدة بيانات اداء الاعمال , مقارنة بترتيب الجزائر (175/117) وتونس (175/101) [1]

7 ضعف تاهيل الموارد البشرية :

حيث ابرزت دراسة البنك الدولي المشار اليها اعلاه الى ان المغرب يوجد في اللائحة فيما يتعلق بتاهيل موارده البشرية

8 ارتفاع الحد الادنى لراسمال المشروع :

ويقاس كنسبة من الدخل الوطني للفرد , حيث يكلف انشاء المشروع في المغرب اتفاق نسبة 66.7 % من الدخل الوطني للفرد , في حيث يكلف نسبة 28.3% و46% في كل من تونس والجزائر على التوالي.[2]

9 القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة :

يعد وجود القطاع الرسمي في الاقتصاد الوطني اهم وجوه المنافسة غير المشروعة ويمثل في المغرب نسبة 34.4% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999 -2000) ويكلف الخزينة العمومية في شكل خسارة جبائية غير محصلة قرابة 7.5 مليار درهم مغربي سنويا .

[1] جريدة الشرق الاوسط، العقار والتمويل والضرائب ابرز معوقات الاستثمار في المغرب الى عدد 9943، فيراير 2006.

[2]. المرسوم التنفيذي رقم 98-195 المؤرخ في 7 جوان 19998 ،تحدد قائمة أو حصة للمؤسسات

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار في تونس.

على الرغم من احتلال تونس مكانة متقدمة في المؤشرات الدولية و الاقليمية لتقييم مناخ الاستثمار، مقارنة بدول الجوار (الجزائر و المغرب)، إلا ان بيئة الأعمال ما تزال تعاني من بعض الضعف ، و التأخر في العديد من المجالات ، و يمكن تلخيص معوقات الإستثمار في تونس فيما يلي:

1- ضيق السوق المحلي:

حيث لا يتعدى عدد السكان حسب إحصائيات 2006- 10.3 مليون نسمة ، ولا يتعدى الدخل السنوي للفرد التونسي 2751 دولار أمريكي عام 2006 مقارنة ب 3400 دولار أمريكي في الجزائر و 2165 دولار امريكي في المغرب [1].

وأدى ضيق السوق المحلي التونسي إلى عزوف أكبر الشركات الاجنبية عن الاستثمار في هذا البلد ، ذلك أن هذا العنصر يعتبر من المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير و تحديدا في قطاع النسيج و الملابس:

و يتميز هذا القطاع بضعف في النقاط التالية:

- لا يتوفر لتونس انواع من الخيط الطبيعي أو الصناعي، إذن أغلب الشركات العاملة في هذا القطاع نقوم باستيراد المواد الاولية من السوق الخارجي، و قد أشار إلى هذه المشكلة التحقيق الميداني، و اثبتت أن % 14 فقط من المؤسسات يعتمد على مشترياتها على السوق المحلي[2] .
- قطاع النسيج التونسي قطاع تصديري فهو يتعرض حتما إلى تذبذبات الأسعار في السوق الدولية.
- كانت تونس تتمتع بمعاملة تفضيلية مع الاتحاد الأوروبي في هذا القطاع.
- يعتمد قطاع النسيج على صناعة اليد العاملة ، ولم ينتقل بعد إلى مرحلة الفصالة الالية .

[1] شكل قطاع النسيج والملابس اول قطاع مصدر في تونس حيث يمثل 40% من حجم الصادرات واول قطاع مشغل.

1-Tahar et almi ,perspectives economi quesdes pays de la meditenanees a l"horiwon 2010 working papern 2005.1007(tunis ;umce ,October 2005),p69.[2]

3/ البيروقراطية و الرشوة:

تحتل تونس حسب إحصائيات البنك الدولي المرتبة 82 من مجموع 204 دولة، و هي أحسن وضعا مقارنة بكل من المغرب و الجزائر التي جاءتا في المرتبة 93 و 116 على التوالي .

4ارتفاع نسبي لمعدل الضغط الجبائي في تونس

حيث يصل الي 58.5 من الارباح ,ويصل هذا المعدل الى 52.7 في المغرب و 76.4 في الجزائر.[1]

5. عدم مرونة سوق العمل:

نتيجة القيود المفروضة علي توظيف وتسريح العمال ,حيث ترتب تونس ضمن بلدان المغرب العربي الاكثر صعوبة في المؤشر الفرعي "فصل العاملين"

6. مشكلة التمويل :

حيث تعتبر من اهم العوائق التى تعترض نمو الشركات التونسية كما ورد في تقدير التنافسية للدول العربية . كما يعاني قطاع البنوك من مشكلة الديون المتعثرة ,وقد اوصي صندوق النقد الدولي بضرورة تحصيل هذه الديون بالطرق القصرية

7ارتفاع تكاليف العقار الصناعي وقلة توفره في المناطق المطلوبة.

حيث تبلغ تكلفة المتر المربع الواحد في تونس 80 دولار ولا تتعدى دولار ين في تركيا.

[1] شكل قطاع النسيج والملابس اول قطاع مصدر في تونس حيث يمثل 40% من حجم الصادرات واول قطاع مشغل.

خلاصة الفصل الثالث

نستنتج من خلال ما سبق أن المؤشر مبني مجموعة من العوامل في البلد المضيف و التي تجعل منه بلدا محفزا أو طاردا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يحدد نقاط القوة و الضعف للبلد المعني إضافة إلى أنه يقدم النصح بالمزيد من التحسين في العوامل، الشيء الذي يعزز فكرة أن هذه العوامل هي عوامل تحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة ،و أن المؤشرات الاقتصادية تعتبر من بين طرق تقييم هذه العوامل.

مما سبق نلاحظ أن الصور العامة لأداء بلدان المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية غير جيدة ، و هذا ما يتطلب تحرك جدي من قبل البلدان العربية نحو الإصلاح الحقيقي في جميع المجالات.

كما تعرفنا على بعض مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار بالرغم من اختلاف صيغتها و معمل ترجيحها و الهيئة الصادرة منها إلا أنها في الجوهر ألا و هو تقييم مناخ الاستثمار في البلد المعني.

– البلد المضيف – و بالرغم من التحسن الواضح في واقع اقتصاديات بلدان المغرب العربي إلا انها لم تصل بعد إلى تحقيق الوضع الامثل، ويعزى هذا القصور إلى المعوقات التي يعاني منها مناخ الاستثمار في هذه الدول.

و يجب أن تراعي دول المغرب إلى الاستثمار الأجنبي على أنه مكمل للاستثمار المحلي و ليس بديلا عنه.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

هذه الدراسة على دور مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمارات الأجنبية نحو منطقة المغرب العربي، وذلك في إطار التنافس الدولي الحاد على توطين هذه الاستثمارات في البلدان المستقبلة لها، وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتشريع وتيره الاندماج في الاقتصاد العالمي بوجه عام.

ولقد تبين من خلال العرض السابق أن بلدان المغرب العربي تعاني الكثير من المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى تحول دون حصولها على تدفقات من الاستثمارات الأجنبية نتوافق والإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة في هذه االدول، ولتثمين هذه الإمكانات وتمويلها إلى نقاط قوة يتعين على هذه الدول تطبيق السياسات المناسبة والتي تم عرضها في متن هذا البحث، كما يمكن الاستفادة من تجارب الدول التي استطاعت الحصول على قدر هام من الاستثمارات الأجنبية على الرغم من قلة إمكاناتها مقارنة بدول المغرب العربي.

وقد حاولنا الفرضيات التي جاءت في هذه الدراسة، حيث توصلنا الى مايلي:

– اختيار الفرضية الاولى: افترضت الدراسة أن توفير مناخ الاستثمار الملائم في جلب الاستثمارات الاجنبية لدول المغرب العربي،يعزز من ثقة المستثمر الاجنبي ويزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الى البلدان المغاربية من خلال الحوافز الممنوحة في الدول المغاربية لم تسهم في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها ليست من المحددات الرئيسية المتحكمة في قرارات الاستثمار.

وتؤكد العديد من الشواهد الميدانية والدراسات التطبيقية التي عرضناها في هذا البحث إلى ان الحوافز أصبحت من المحددات التقليدية لقرار الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، حيث تأتي الحوافز في المرتبة الثانية بعد توفير مناخ الاستثمار الملائم من وضوح وثبات قوانين وتشريعات الاستثمار واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية وسهولة الاجراءات المناسبة، كل هذه العوامل تعزز من ثقة المستثمر الاجنبي وتزيد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية إلى البلدان المغاربية.

– اختيار الفرضية الثانية:إن الاستمرار في منح الحوافز بشكل عام دون اعتماد منهج الاستهداف لانتقاء أنواعا معينة من الاستثمار الاجنبي تحقق أهداف البلدان المضيفة، يؤدي إلى زيادة العبء المالي للدولة تفوق تكلفته، حجم المردود المتوقع من جلب تلك الاستثمارات وهذه الحقيقة لم نستطع التأكد منها بسبب عدم توفر فرص

الإحصاءات الدقيقة حول قيمة الحوافز التي منحتها دول المغرب الغربي للمستثمرين الاجانب، والتي من خلالها نقوم بعملية القياس والمقارنة وفق منافع مقابلة، بالإضافة إلى وجود بعض الاثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر يصعب قياسها وتوصلت هذه الدراسة حول دور مناخ الاستثمار في جلب الاستثمارات الأجنبية لدول المغرب العربي إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط الأتية:

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلا من طرف الدول المضيفة، وقد أثبت مرونته في العديد من المرات مقارنة بالأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال.

2- تتوقف التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي على اقتصاديات البلدان المضيفة على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر .

3- إن الأهمية التي أولتها الدول للاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل مصدر متاح لتمويل التنمية ودفعها للتنافس الشديد فيما بينها لجعل الاقتصاد أكثر جذبا من خلال العوامل المحفزة التي هي من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة.

4- تهدف الحوافز والتسهيلات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين بيئة الاستثمار عموما وإلى زيادة حجم التدفقات الواردة إلى دول المغرب العربي بوجه خاص، فالعوامل المحفزة تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون اخر.

5- يضمن مناخ الاستثمار نشاط الشركات على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات فهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط به منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين التمويل والتراخيص فتؤثر عليها سلبا او إيجابا.

6- إن زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لا يعني أنها تؤدي حتما إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، فالأمر يقتصر فقط على الحوافز والضمانات المتاحة وإنما هناك عوامل اخرى منها: الاستقرار السياسي، الإطار القانوني المناسب ووفرة الموارد الأولية، والهياكل القاعدية، حجم السوق الداخلي، الموقع الجغرافي الهام.قابلية تحويل الارباح المحققة ,قوة عملة البلد المضيف .

7- تظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المغرب العربي مقارنة ببعض منطقة MEDA غير كافية ودون المستوى المطلوب بالنظر إلى إمكاناتها والفرص الاستعمارية المتاحة لديها.

لا يمكن القول بأن تحقيق الاستثمارات في هذه الدول أمر مستحيل، وأنما يعني ارتفاع مستوى الخطر المرتبط بالاستثمار نتيجة لوجود بعض النقائص الواجب استدراكها وتنميتها.

8- إن ترتيب الدول المغاربية (موضوع الدراسة في المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار في بلدان المغرب لعربي يعكس عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة).

9- يعزى هذا الاخفاق في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات التي تشترك فيها الدول المغاربية . (مشكلة الفساد والبيروقراطية، وانعدام الشفافية مشكلة الصناعي، وارتفاع تكلفته...إلخ.

ولا سيما بالنسبة للجزائر والمغرب وهيمنة السوق الموازية على الأنشطة الاقتصادية في بلدان المغرب العربي.

10- على الرغم أن الدول تتسابق فيما بينها لمنح الحوافز والاستثمارات للمستثمر في الأجانب، إلا ان الواقع العملي أثبت أنها من المحددات الثانوية والتكميلية ، وليست من المحددات الرئيسية لقرارات توطين أنشطة الشركات في الخارج وأخيرا، حتى تتمكن دول المغرب العربي من تفعيل إمكاناتها الكامنة والفرص الاستثمارية المتاحة غير المستغلة، وتخطي العقبات التي تقف عائقا دون انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومما تقدم نعرض مجموعة من الاقتراحات التي يمكن تلخيصها في النقاط الاتية:

1- ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية ومختلف الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر وربطها بالأولويات الاقتصادية الخاصة بالتركيز على القطاعات المراد تثمينها .

2- الاستفادة من تجارب بعض الدول التي استطاعت جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون منح إعفاءات سخية.

3- دعم الاستقرار الاقتصادي السياسي والاجتماعي والقانوني لترسيخ المناخ الأمن للاستثمارات.

4- تكييف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات مثل : الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

5- الاهتمام بتأهيل الموارد البشرية والتي تمثل عنصرا مهما في المحددات التكميلية والمساعدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- ضرورة تسريع وتيره الاصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، واستكمال برامج الخوصصة في الجزائر باعتبارها قناة من قنوات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

7- العمل على إنشاء تكتل اقتصادي مغاربي فعلي بديلا عن اتحاد المغرب العربي، بحيث يؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، وتسهيل انتقالها فيما بينها .

قَائِمةُ المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم حسن العيسوي (مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر) بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي السنوي للاقتصاديين المصريين، تحت عنوان: التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، للفترة 25-27 مارس، القاهرة، 1976،.

2. إبراهيم حسن العيسوي (مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر) بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي السنوي للاقتصاديين المصريين، تحت عنوان: التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، للفترة 25-27 مارس، القاهرة، 1976،.

3. إبراهيم موسى الورد حسين عجلان حسين (أثر عولمة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات البلدان النامية) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث، حريزان، 2001،.

4. إبراهيم موسى الورد حسين عجلان حسين (أثر عولمة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات البلدان النامية) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث، حريزان، 2001،.

5. أوري دادوش وسيلان براهميهات (توقع انعكاس تدفقات رأس المال) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (31) العدد (4)، ديسمبر، 1995،.

6. أوري دادوش وسيلان براهميهات (توقع انعكاس تدفقات رأس المال) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (31) العدد (4)، ديسمبر، 1995،.

7. تشام فاروق: (الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وآثارها على التنمية الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نادي الدراسات الاقتصادية،.

8. ثريا علي حسين، الورفلي: (محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة)، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان "نحو مناخ استثماري أفضل"، ليبيا، طرابلس، 2007/2006.

9. دريد محمود السامر: "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006،.

10. رشيد حمد العنزي (قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24-25 نوفمبر 1997.

11. سرمد كوكب الجميل (التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات) الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، 2002،

12. سعد محمود الكواز (تدفقات الاستثمار الأجنبي وآثارها في اقتصاديات الأقطار النامية) مجلة تنمية الرافدين، المجلد (27)، العدد (78)، جامعة الموصل، 2005،.

13. صلاح عباس (العولمة، آثارها في الفكر المالي التقدم) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005،.

14. صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار (الاستثمارات الأجنبية ... الممنوعات والأخطار).

15. صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار (الاستثمارات الأجنبية ... الممنوعات والأخطار).

16. عبد الرزاق حمد الجبوري "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، 2014، عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع،

17. عبد السلام أبو قحف (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي)، ، 1992،

18. عبد السلام أبو قحف (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي)، ، 1992،.

19. عبد السلام أبو قحف (**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003،.

20. عبد السلام أبو قحف "إدارة الأعمال الدولية"،

21. عبد السلام أبو قحف: إدارة الأعمال الدولية، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية .

22. عبد المطلب عبد الحميد (العولمة الاقتصادية، منظماتها- شركاتها- تداعيها) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،.

23. عرفات تقي الحسين (التمويل الدولي) دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999،

24. عرفات تقي الحسين (التمويل الدولي) دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999،.

25. علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ديسمبر 2007طالبي محمد "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"،

26. علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ديسمبر 2007،.

27. علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد 458، 2009،.

28. علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد 458، 2009،.
29. فهيم حنا، تقييم سياسة الحوافز الحيائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة للتقريب، مصر، سوريا (جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2003)،
30. فهيم حنا، تقييم سياسة الحوافز الحيائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة للتقريب، مصر، سوريا (جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2003.
31. كريم مهدي الحسناوي (الاقتصاد الدولي) مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1987،.
32. كريم مهدي الحسناوي (الاقتصاد الدولي) مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1987،.
33. مانويل جويثيان (كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد (2) يونيه، 1998.
34. مانويل جويثيان (كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد (2) يونيه، 1998، ص15.
35. محمود سليمان (الحماية الدبلوماسية للاستثمار الأجنبي)، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية، الحوافز والمعوقات
36. مخلص محمد جية (الاستقرار والاستثمار الأجنبي) دورة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد
37. مخلص محمد جية (الاستقرار والاستثمار الأجنبي) دورة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24-25 نوفمبر 1997،.
38. ميل عجمي جميل (الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته) مجلة أربد البحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة أربد الأصلية، الأردن، 2002،. ميل عجمي جميل (الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته) مجلة أربد البحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة أربد الأصلية، الأردن، 2002،
39. ميل عجمي جميل (الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته) مجلة أربد البحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة أربد الأصلية، الأردن، 2002، ص24.
40. ميل عجمي جميل (تذوق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة) ،
41. ناجي بن حسين "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، رئيس تحرير مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة الجمهورية الجزائرية

42. نعيم طالبي محمد "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر".
43. نعيم طالبي محمد "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"،.
44. هيل عجمي جميل (تذوق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة) ،..

المذكرات

.

45. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، 2008/2007، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ، إعداد ساعد بوراوي.
46. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكادمي) في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع الميزة التنافسية للقطاع الصناعي، دراسة حالة مجمع صيدال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية 2015/2014،.
47. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكادمي) في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع الميزة التنافسية للقطاع الصناعي، دراسة حالة مجمع صيدال (2014-2015) الجالبة باشا مجدة".

ثانيا: المقالات و المجلات والتقارير

48. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية العربية لعام 2006، العدد الفصلي الأول يناير، مارس المؤسسة العربية لضمان تقرير التنافسية العربية (عام 2006، العدد الفصلي الأول، يناير، مارس 2007)،.
49. التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية 1993.
50. جريدة الشرق الاوسط، العقار والتمويل والضرائب ابرز معوقات الاستثمار في المغرب الى عدد 9943، فيبراير 2006.
51. المرسوم التنفيذي رقم 98-195 المؤرخ في 7 جوان 19998 ،تحدد قائمة أو حصة للمؤسسات
52. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العربية 2007، لائحة ترتيب الدول العربية.

53. قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الاعمال 2007 ،موقع الكتروني، www.work bank oregldoing bussiress، بتاريخ 2016/03/12.
54. تقرر في تحرير اجتماع وزراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، راجع: OCDE, Initiative de l'OCDE pour un investissement au service du développement réunion du conseil de l'OCDE au niveau ministériel, 11 Avril 2006..
55. مجلس الوزراء المصري، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مطبوعات مركز المعلومات واتحاد القرار، يوليو 2004،.
56. تقرير التنافسية، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد 117، أبريل 2002،.
57. الأمم المتحدة، تحرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2005م،.
58. تقرير التنافسية العربية لعام 2006، العدد الفصلي الأول يناير، مارس 1 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية العربية (عام 2006، العدد الفصلي الأول، يناير، مارس 2007)، .
59. التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية 1993.
60. انظر المادة من الامر رقم:06/11 المؤرخ في 30 أوت 2006، الجديدة الرسمية عدد 64

ثالثا: الكتب باللغة الأجنبية

61. Alit. Sadi K. Ali A. Bolbol (Mobilizing International capital for Arab Economic Developement : with special refrence to the role and determinants of EDI) Arab Economic jornal, NO(26) VO(10), winter 2001,

62. Faisal Ahmed, Rabah Arezki and Norbert Funke (the composition of capital flaow : Issouth Africa Different) IMF, WP/05/40,Mar1
63. Mohamed El-Eriana Mahmoud El-Gamal (Attraction Foreign Investment to Arab countries : Getting the Basic righ) working paper 9718, U.S.A1997,.
64. OCDE, liste de crétéres pour apprécier les stretégéres d'incitations a l'IDE (paris : OCDE, 2003), p821 Elias Gamage (cheire de l'investissement direct étranger),
65. OCDE, Initiative de l'OCDE pour un investissement au service du développement réunion du conseil de l'OCDE au niveau ministériel, 11 Avril 2006

66. Merome alya invertissement direct etranger et croissqnce economiqu;le cas de la tunisie "(université de bordeaux; Centre de l'economiede development;mars 2o04)1
67. Elias Gamage (cheire de l'investissement direct étranger), p55.
68. Alit. Sadi K. Ali A. Bolbol (Mobilizing International capital for Arab Economic Developement : with special refrence to the role and determinants of EDI) Arab Economic jornal, NO(26) VO(10), winter 2001,
69. Ali T.sadik. Ali.A.Bolbol
70. Faisal Ahmed, Rabah Arezki and Norbert Funke (the composition of cap 1 Mohamed El-Eriana Mahmoud El-Gamal (Attraction Foreign Investment to Arab countries : Getting the Basic righ) working paper 9718, U.S.A1997.

تمت بحمد
الله
وحسن عونه

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور مناخ الإستثمار الأجنبي في جلب الاستثمارات الأجنبية لبلدان المغرب العربي,و لإثبات ذلك قمنا بدراسة الوضعية تطرقنا الى الأسس و المفاهيم النظرية لمناخ الاستثمار و دوره في جلب الإستثمارات الأجنبية لبلدان المغرب العربي و الحوافز الممنوحة في جلب الإستثمارات الاجنبية وتطرقنا الى دراسة تحليلية لمؤشرات بلدان المغرب العربي

لقد توصلت الدراسة الى ان هناك بالفعل دور كبير لمناخ الاستثمار في جلب الاستثمارات الاجنبية لبلدان المغرب العربي.

اعتمدنا في دراستنا هذه على تحليل عدد المؤشرات الكمية مثل : معدلات النمو,التضخم,ومستوى احتياطات الصرف.ونظرا لاهمية شروط والحوافز جذب الاستثمارات الاجنبية فاننا نخصص لها حيزا مهما من هذه الدراسة قصد معرفة مناخ الاستثمار في بلدان المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر,مناخ الاستثمار,العوامل المحفزة للاستثمارات الاجنبية,الدول المضيفة.

Résume

Cette étude vise a mettre en évidence le role de clémat de l'inuvessment étranger pour attier les investissmeuts étranger daus les pays de maghreb et pour le prouver nous qvous étudie le descriptif.Nous qvous parlé des foundenuts et des coucepts théoriques du clémt de l'invvestissment et sou role pour qttirier les investissement étrangers dans les pays du Maghreb et L'étude couclue qu' il existe effectivement un grand role au clémat d'investissement pour couquérir les investissments étrangers dans les pays du magreb.

Nous essayons dqns cet article de faire l'aualyse de ce clémat d'investissment dans les pays du magreb a travers l'étude et les l'aualyse des différents facteurs stiumlquts et les différents politiques proposées pour attier les investissements étraugers et pour pouvoir bien évaluer Ce clémat d'investissement dans Ces pays.

Nous nous sommes appuyés dans notre étude sur l'aualyse d'un certain momber de facteurs quantitatifs tels que les tqusc de réserver de change.

Compte tenu de l'importance des couditions et des incitations pour attirer les investissements étraugers,

On conclut cet article fourissant quelques suggestions qui contribueut a l'auélisation du clémat de l'unvestissement daus les pays du maghreb.

mots_clés:

Investissement étrqnger direct.

Clémat l'i nvestssement.

FQCTEURS motivaut l'investssement.

Pays d'qccueil.